

النهج التوفيقي، إشكالية اللا حسم في الفكر والواقع

د. محمد جابر الأنصاري*

ARCHIVE

من وجهة تعميمية في تصنيف تيارات الفكر العربي الحديث ضمن جدليته المثلثة بين تيار سلفي، وآخر وسطي، وثالث تحديثي، يمكن النظر - بداية - إلى الاتجاه الوسطي بتفرعاته وتنويعاته، سواء اتخذ صيغة الخطاب الوطني أو القومي أو الديني، على أنه التيار المطابق للموقف التوفيقي على خارطة هذا الفكر. ولهذا المثلث الفكري الحديث أضلاعه التاريخية شبه المطابقة من اتجاهات مماثلة في قاعدة الفكر الإسلامي الكلاسيكي بين سلفية حنبلية وتوفيقية معتزلية فلسفية، وعرفانية أو عقلانية متطرفة أدخلت دائرة البدعة أو الزندقة في المصطلح القديم، غير أن مثل هذا التصنيف الأولي لن يعدو كونه نظرة شديدة التبسيط ومبتسرة للظاهرة التوفيقية الأكثر تعقيدا وإشكالا والأشد تأثيرا في الفكر العربي والحياة العربية بعامة، خاصة في العصر الحديث.

فمن ناحية لا يمكن تصور سلفية تراثية حصرية مطلقة على صعيد الواقع المعاصر تستطيع أن ترفض جميع معطيات الحداثة بصفة قاطعة. ومعنى ذلك أن أي موقف سلفي لا بد أن يتوافق مع ضرورات الواقع الحضاري والعلمي والتقني والتنظيمي المعاصر، ولا بد له بالتالي من مقاربات وآليات توفيقية، بشكل أو بآخر، مع عناصر التحديث التي لا مفر له منها، وخطاب الرفض المطلق للحداثة لدى أصحاب هذا الاتجاه خطاب لفظي وشكلي أكثر مما هو عملي وموضوعي. يقول الدكتور إحسان عباس أحد أبرز خبراء التراث: «لا أعرف أحدا ينادي بالاكْتفاء بالتراث واستخراج جميع أنماط العيش والتفكير من خلاله، فهذا مناقض لطبيعة الحياة المتطورة وإذا وجد - افتراضا - من ينادي به، لم يكن لرايه أي سند فكري، فضلا عن أن سلوكه العملي في ممارسة الحياة أكبر رد على دعوته» (مجلة الثقافة العربية، بيروت، نيسان ١٩٧٣، ص ١٠٢).

على الجانب النقيض، فإن أي اتجاه تحديثي مهما بلغت درجة حداثته لا يستطيع إغفال جميع عناصر التراث في الحياة العربية ولا بد له من مقاربات توفيقية مائلة للتعاطي مع معطيات الواقع العربي والإسلامي التي مازالت مؤثرة بعمق وتواتر في المعتقد والفكر والسلوك. ومنذ ثلاثينيات القرن اعترف أحد دعاة الحداثة في حيفه وهو الدكتور محمد حسين هيكل صاحب كتاب (حياة محمد) أن البذر التحديثي كان يرمى في التربة العربية فلا تستجيب له، ولا بد من بذر مخصوص صالح لطبيعتها (مقدمة كتابه في منزل الوحي).

وقد لا حظنا كيف أن اتجاه الحداثة بمذاهبه المختلفة قد اضطر في العقود الأخيرة إلى التوافق مع عناصر أساسية في التراث الإسلامي، خاصة بعد تراجع توجهات التحديث والعلمنة، وصعود المد الديني بين الجماهير فاتجه الماركسيون إلى القرآن يبحثون فيه عن مفاهيم العدل الاجتماعي والصراع الطبقي والتفكير الجدلي ونحو ذلك بعد أن كان الاعتبار الديني مغيبا في خطابهم... بل عرضة للنقد والنقض. بينما اتجه الليبراليون إلى البحث في المصادر الإسلامية عن معاني الحرية الفردية والشورى ذات المفهوم الديمقراطي، وإمكانات الليبرالية التعددية الروحية والاعتقادية إلى غير ذلك. بعد أن قل خطابهم تغريبا خالصا في البداية. ويعترف أحد أبرز ممثلي هذا الاتجاه وهو الدكتور جلال صانق العظم صاحب (نقد الفكر الديني) في مراجعة جديدة لتجربته أن تقديرات التحديث والعلمنة بمعزل عن الدين في تأثيره الاجتماعي كانت تقديرات: «فيها مقدار كبير من التبسيط والفجاجة والتفاؤل الذي لم يكن في محله» (الحياة ٩٧/٦/٢٥).

وفي فترة أسبق، شهدنا كيف اضطر الاتجاه السلفي المحافظ إلى تعديل شبه نوعي في مفردات خطابه تحت ضغط التطورات الثورية التقدمية في منتصف القرن، فظهر لدينا فقهاء

وشيوخ دين يتحدثون عن اشتراكية الاسلام وثوريته وديمقراطيته.. إلخ كما فعل الشيخ مصطفى السباعي زعيم الاخوان المسلمين بسوريا في كتابه (اشتراكية الإسلام) الذي دخل ادبيات الحركة الناصرية في الستينيات، أما الاتجاه الوسطي الشائع ذاته - وقد تمثل في مدرسة الشيخ محمد عبده دينيا وفكريا، وتمثل بعد ذلك في الناصرية وحركات المشرق القومية سياسيا وايدولوجيا - فقد ظل يتأرجح في صيغه وتراكيبه التوفيقية تحت ضغط المؤثرات الفكرية والواقعية المتشابكة والمتضادة، بين مواقف أقرب إلى الثورة والحدادة في فترات الصعود الثوري دون قطع مع التراث كما فعلت الناصرية في مرحلتها الراديكالية بصفة خاصة حيث مثلت ثورة في التوفيقية، لا ثورة عليها، كما اشرنا في غير هذا الموضع (يراجع كتاب المؤلف «الفكر العربي وصراع الأضداد» ص ٥٧٢ - ٥٨٠)

وذلك عندما نزعنا الناصرية في هذه المرحلة الثورية إلى محاولة المزاجية الفكرية بين مفاهيم «الاشتراكية العلمية» ذات المفهوم المادي من ناحية والقيم الروحية للرسالات السماوية من ناحية أخرى كما ورد في «الميثاق الوطني» ١٩٦٢ بنبرة راديكالية رفعت من السقف الفكري للتوفيقية دون أن تتجاوزه، هذا من ناحية - وبين مواقف مضافة من ناحية أخرى لا تخفي محافظتها كالساداتية التي لم تجد نفسها - رغم ذلك - مضطرة إلى الخروج من دائرة الاتجاه التوفيقية وذلك بحكم هلامية المظلة التوفيقية، حيث طرح السادات شعارا توفيقيا آخر تمثل في مصطلح: «دولة العلم والإيمان» محافظا بذلك على الإطار الغضاض للنهج التوفيقية، رغم انقلابه البين على خط الفكر الراديكالي الناصري في المرحلة الثورية، وتصديق هذه الملاحظة على البعث والحركات القومية الأخرى في تأرجحها بين علمانية صريحة ويسارية واضحة من ناحية، وعودتها بين وقت وآخر تحت ضغط الواقع إلى مواقف أكثر تراثية وأكثر محافظة، وقد عكست كتابات عفلق بين الخمسينيات والثمانينيات هذا التأرجح والتذبذب الفكري في أوضح حالاته (المراجع السابق، ص ٣٩٧ - ٤٤١).

هذا يعني أن الظاهرة التوفيقية في الفكر والواقع العربيين والإسلاميين لا تنحصر في اتجاه فكري بعينه وإنما أوسع وأخطر في واقع الأمر مما تبدى في ظاهر الخريطة الفكرية، فمن «تعادلية» توفيق الحكيم القائمة على توازن الأضداد وتعادلها وهو كاتب إقليمي النزعة، فرعوني الهوى وغير مسيئ غالبا إلا في المرحلة الأخيرة، من ناحية، إلى مدرجية (مادة + روح) انطون سعادة مؤسس الحزب القومي السوري في الهلال الخصيب، يمكننا أن نرى مدى اتساع منشور قوس قزح التوفيقية في سماء الفكر العربي: إقليميا كان أم قوميا، إسلاميا كان أم مسيحيا...

ويمكن لأشد الراديكاليين أو الأصوليين أن يتكشّفوا عن توفيقيين في التحليل النهائي لضمون فكرهم وبنيتهم. في وقت يتبرّزون فيه من التوفيقية بنبرة عالية وذلك ما ينطبق على معظم التيارات التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية. فما أن خفّت توفيقية الاتجاهات القومية المتراجعة حتى برزت فكرة الوسطية في الخطاب الديني المعاصر باعتبارها جوهر الموقف الإسلامي تجاه ثنائيات الوجود وذلك ما يعيد التنظير التوفيقى كنهج ومنطلق رغم تغاير وتضاد الخطاب الايديولوجي بين القوميين والدينيين.

عندما قام الفيلسوف الوجودي اليساري الفرنسي جون بول سارتر بزيارة إلى مصر الناصرية في مارس ١٩٦٧ وفي وقت مازالت فيه مصر تعيش مرحلة من المخاض والتجذير الثوري الذي بدا في حينه أقرب إلى الحسم، كان أبرز ما لفت نظره من موقعه الفكري ما عبر عنه في الملاحظة الدالة التالية: «نادرا ما رأيت مثل هذا الحذر، ومثل هذا الاهتمام بالتوفيق بين كل المصالح التي تتعارض في كثير من الأحيان».

لكن هذا «النادر» الذي رآه سارتر من وجهة الحداثة المعاصرة هو الشائع والسائد . حتى الآن . في الحياة العربية، فالثورة الناصرية ذاتها منذ البدء كانت مشروعا توفيقيا كبيرا لاحتواء الانتشار الحدي في المجتمع المصري بين قوى اليمين واليسار وبين قوى التراث والحداثة لتقيم توفيقية جديدة متقدمة . نسبيا . قياسا بالتوفيقية التقليدية للعهد السابق، لكنها لم تخرج على التقليد العام للتوفيقية العربية الإسلامية التي تبلورت منذ مطلع النهضة. وهذا ما يبرر زعمنا أنها كانت ثورة . في . التوفيقية، لا ثورة عليها.

وقد مارست الناصرية الاحتواء التوفيقى . ايدىولوجيا واجتماعيا وسياسيا . لصراع الجدليات والأضداد التي حظرت صراعها على أرضية الواقع بين الطبقات والاتجاهات المتعارضة من تراثية وعصرية، وضمن مركبات وصيغ توفيقية استمرت فاعلة ومؤثرة لبعض الوقت إلى أن أخذت بالتصدع والتفكك إلى عناصرها الأولية المتضادة وذلك بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وصدمتها القاسية حيث عاد الواقع المصري والعربي إلى الصراع العلني الذي احتوته الناصرية مؤقتا بين القوى الأصولية والعناصر التحديثية داخل عباؤها الفضفاضة، وبقي أن نرى ان كانت التوفيقية العربية ما زالت قادرة في اللحظة التاريخية الراهنة على ممارسة تسوياتها الحاذقة، من جديد، لتخرج من داخل جبتها مرة أخرى أرضا توفيقيا مدهشا جديدا آخر يستطيع العدو وكسب الوقت التاريخي لفترة أخرى في سباق اللا حسم مع العصر، أم ان كواسر المتغيرات الدولية الجذرية والحاسمة ستفترس في الحال أي أرض ينطلق من جبة التوفيقية . مهما كان مدهشا وساحرا في حذقه

التوفيفي بين أضداد وتعارضات لم يعد من الممكن الاستمرار في تجاوزها وتضاييفها جنباً إلى جنب دون تفاعل جدلي حاسم يقيم مندمجا حقيقيا ولا يكتفي بالجمع غير المنضبط بينها في «توفيق» هو أقرب في طبيعة تنظيراته الذهنية إلى «التلفيق».

إلا أنه يجب القول بعد هذا للأمانة: إذا كانت المحاولات التوفيفية المتكررة والمخفقة في المشروعات الأيديولوجية العربية الحديثة تبرر إلى حد ما تصور مثل هذا المشهد الساخر وإحياءاته التهكمية، فلا بد مع ذلك من الاعتراف جدياً أن النهج التوفيفي السائد في الذهنية العربية الحديثة ليس مجرد حيلة ذهنية عارضة يلجأ إليها الفكر العربي وأصحاب المشروعات المطروحة للتعامل مع الواقع العربي، وإنما لهذه الظاهرة جذورها التراثية العميقة في التكوين العربي من ناحية كما أن لها من ناحية أخرى مبرراتها العملية والموضوعية في واقع هذه المنطقة المتوسطة من العالم، والتي تعرضت وتعرض داخليا وإقليميا ودوليا لشتى أنواع الثنائيات والتعارضات والتناقضات والأضداد التي ليس من السهل الحسم بينها على غرار ما حدث في تجارب أمم العالم وأقاليمه الأخرى، فكان لا بد من آليات تنظيرية توفق بينها كي يمكن التعايش معها رغم تضادها غير المحسوم.

فمن الملفت لنظر الدارس أن الفكر العربي الحديث لم ينشغل بقضية مثلاً انشغل بالتوفيق بين ثنائيات العقل والإيمان، والعلم والدين، التراث والمعاصرة، الدين والقومية، القومية والقطرية، العدل والحرية، الرأسمالية والاشتراكية، الشرق والغرب... إلخ.

ورغم هذا الانشغال فإنه لم يخرج بحسم يذكر بين هذه الثنائيات التي كانت شاغله الأساس منذ القدم وخاصيته المميزة له بين فكر الأمم الأخرى كما لاحظ أحد دارسيه المثابرين وهو الدكتور زكي نجيب محمود. ولم تأت هذه النزعة التوفيفية من فراغ (وإن اختلفت المبررات الداعية للتوفيق بين العصرين القديم والحديث)، فقد كانت الفلسفة التوفيقية حجر الأساس فيما شهدته الحضارة العربية الإسلامية من فكر «كلامي» وفلسفي لدى المعتزلة ومدرسة الفلاسفة من الكندي إلى الفارابي إلى ابن سينا وابن طفيل وابن رشد، ولو أسقطنا هذه الجهود التوفيقية من التراث الفكري للعرب والمسلمين لفقد هذا التراث أهم ركائزه وأخصب عطاءاته. ولابد هنا من نظرة واضحة تميز بين أصالة التوفيقية الإسلامية الكلاسيكية القديمة رغم ما واجهته من نقد وبين هشاشة الموقف الفكري للتوفيقية الحديثة على ما لها من شيوع. وبداية فمن ناحية تاريخية فلسفية خالصة فإن العقل الإسلامي القديم تمكن من التوافق مع الفلسفة الإغريقية لأنها فلسفة توحيدية أساسا لدى فلاسفتها الكبار «الإلهيين» كما أسبق عليهم المصطلح الإسلامي.. فلسفة توحيدية

ليس في نتائجها الإيمانية فحسب، وإنما لاستنادها إلى مبدأ الانسجام المطلق وقانون عدم التناقض في المنطق الأرسطي، كأساس فلسفي ينسجم مع فكرة التوحيد الإسلامية برفضه أي تعدد أو تناقض على صعيد الفكر الخالص.

هذا بينما يقوم العقل الأوروبي الحديث على مبدأ الديالكتيك وحتمية التناقض بداية كما رسخت تلك الفلسفة الهيجلية منذ بدء الحداثة الغربية، من هنا فإن التوفيقية المحدثه في الإسلام تواجه عقلا شكليا نافيا غير العقل الاغريقي الذي توافقت معه التوفيقية القديمة. وهذا في تقديري بعد خطير في مآزقها في العالم المعاصر. ولكن أيا كان الأمر فإن تفسير الفكر العربي من زاوية هذا الإرث التوفيقي المتجذر أقرب إلى طبيعته من التفسيرات الأيديولوجية والخارجية الأخرى التي تم إخضاعه لها. ان العربي المسلم محكوم بفكرة التوحيد ذات الأولوية المطلقة في العقيدة والفكر وكيان الأمة الواحدة، لكنه كغيره من البشر يواجه واقعا تعدديا متناقض العناصر في الواقع الديني، الاجتماعي، الحضاري. كيف يوفق والحال هذه بين عقيدته التوحيدية وبنياه التعددية؟ لا مفر إذن من التوفيق طريقا وسطا بين انسجام التوحيد وتعارض الثنائيات. بالتوفيق يتجاوز مستوى الثنائية إلى مستوى الوحدةية وذلك بزوع مبرر ومشروع من هذه الوجهة، وفي تقديري فإن هذا ملمح حيوي في تفسير محورية النهج التوفيقي في مختلف فروع الثقافة الإسلامية الكلاسيكية من فقه وكلام وفلسفة.... وثمة ملمح آخر وهو ان المسلم قديما توافق مع معطيات الحضارات الأخرى من موقع القوة والثقة بالنفس فقد كان فاتحا وسيدا بينما يتوافق مع معطيات الحداثة في ظل هزيمة واضحة وهنا يكمن فارق آخر بين توفيقية القوة في عصور الإسلام الأولى وتوفيقية الضعف في عصرنا هذا.

ويمتدح حضاري شامل، فإن الحضارة العربية الإسلامية - من ناحية أخرى - هي الحضارة الأولى بين الحضارات التاريخية الكبرى التي جمعت ووفقت للمرة الأولى في تاريخ البشرية بين العنصر الهلنستي الروماني (الأوروبي الغربي) وبين العنصر الفارسي - الهندي (الآسيوي الشرقي) في نسج حضاري واحد، فكانت بهذا المعنى مشروعا توفيقيا عالميا بالغ الضخامة والامتداد، وهو مشروع جامع صبت فيه أيضا الروافد التاريخية والحضارية والفلسفية والدينية لحضارات الشرق الأدنى القديم التي لم تخل هي الأخرى من محاولات توفيقية بين الدين والعقل. وبين الديانات السامية بتراتها الإبراهيمية، والفلسفة اليونانية بتراتها الأرسطية - الأفلاطونية، فضلا عن العناصر المشرقية القديمة المتأصلة في المنطقة من سومرية وبابلية وفرعونية وسورية وفينيقية بآرائها الديني والعلمي، والحضاري بعامه.

وبينما يحاول هذا الإنسان التوفيق بين الوطني وما دون الوطني في كل مسلك يومي أو مصيري، إذا به يشعر في الوقت ذاته بضغط ما فوق الوطني يشده إلى مستويات أخرى، فهو عربي ولا بد أن يوفق بين واقع وطنه الأصغر واعتبارات عرويته الأكبر (وهي اعتبارات غير متفق عليها حتى في إطارها القومي العام) ثم أنه مسلم في الأغلب أو مسيحي، سني أو شيعي ولا بد أن يوفق بين الاعتبارات الوطنية والقومية من ناحية وبين متطلبات المعتقد الديني وانتماءاته من ناحية أخرى، وليس من السهل تحقيق مثل هذا التوافق باتباعه المتعددة في ظل مفهوم قومي يعتبر الوطنية تجزئة استعمارية، وفي ظل مفهوم ديني يعتبر القومية والوطنية بدعة غربية مستوردة لتحطيم كيان الأمة الإسلامية الواحدة.

وإذا حاول الإنسان العربي المعاصر الخروج من تشابك أغصان هذه الغابة الذاتية إذا به يلمح في الجانب المواجه لتيارات الغرب والحداثة يغطي فيضانها أرضية غابته التاريخية التي لا يزال مقيما فيها فيضطر للدخول في آليات توفيقية - دفاعية جديدة للمواجهة بين عناصر واقع الذاتي غير المنسجمة فيما بينها، وبين عناصر الجديد بمدارسه ومذاهبه المتباينة في حد ذاتها أيضا. فالحضارة الغربية أكثر الحضارات تعددية وجدلية في التاريخ ومن الخطأ اختصارها في مفهوم واحد بعينه. فهي تحرر، وهي استعمار، وهي الحداثة، وهي إيمان، وهي إباحية، وهي انضباط، وهي قيم، وهي أطماع، وهي مثال، وهي مادة، وهي ليبرالية فردية، وهي اشتراكية مجتمعية، وهي تكنولوجيا الية جامدة، وهي إبداع وإنسانية وسيمفونيات وديمقراطيات وحقوق وإنسان... إن التوفيقية المسطحة السائدة في الفكر العربي تحول بينه وبين اختراق هذه الظاهرة الجدلية المركبة الخطيرة والشائقة بألوانها المتعاكسة.

هذا الإنسان العربي المعاصر، قدره المائل إذن، يجعله كالعنكبوت الذي ينسج حول ذاته شبكة من النسيج التوفيقية متعددة الخيوط والبطانات والألوان، وذلك لحماية تلك الذات من التفكك والتحلل والضياح، هكذا تتدرج شبكات هذا النسيج التوفيقية العنكبوتي: اضطراره للتوفيق بين الوحدة الوطنية والتعدديات المترسبة، ثم اضطراره للتوفيق بين الوحدة القومية والأوطان المتعددة، ثم التوفيق بين العروبة والإسلام أو القومية والدين، ثم التوفيق بين التراث والعناصر المتعددة بداخله، ثم التوفيق بين الإسلام والعصر، ثم التوفيق بين العصر والعصر في مراحل مختلفة التي تحتم على العربي أن يحرقها في زمن واحد، إن كان حرق المراحل ممكناً وما هو بذلك. ويجب الاستدراك هنا - تجنباً لأي لبس - أن شعوباً أخرى واجهت تعارضات وأضداداً مثل هذه التعارضات والأضداد، ولكن الفارق بينها وبين العرب - وهذه خصوصية عربية مثقلة بالأعباء - أن

تلك الشعوب مكنتها إرادتها وفرونها التاريخية من حسم تلك التعارضات بتغليب جانب على جانب آخر حسب مقتضيات التطور، أو بالصراع والتفاعل الجدلي الحر والمفتوح بين التعارضات المختلفة إلى أن ينشأ مندمج حقيقي جديد بينها، وذلك ما يتطلب التسليم بقيم التعددية والحرية واحترام الرأي الآخر، وإمكانية الحوار الحر المفتوح، وذلك ما هو غير متاح عربياً فتأتي التوفيقية بحجة تجنب الخلاف والصراع لتضع مظلقتها التصالحية الملتبسة فوقه فتمارس من هذا المنظور دوراً قمعياً في البنية الفكرية ضد إمكانات الاختلاف والتباين باسم التوفيق والتقريب ووحدة الصف.

على صعيد آخر فإن ما نلاحظه من انهيار فاجع للأبنية الفكرية ومشروعاتها التغييرية مرحلة بعد أخرى في الحياة العربية الحديثة، يعود في جانب مهم منه إلى أن هذه الأبنية لاتصنع أسساً صلبة لتراكم التأسيس والبناء عليها، بخلق مندمجات جديدة للتطور المتراكم، وإنما نقيم تركيبات توفيقية بين المتناقضات أغلبها كرتوني لأنه لا يقوم على الجدل الصحيح والحسم اللازم، فتنتفك المعادلة المؤقتة أمام كل أزمة وتعود العناصر المتصالحة مؤقتاً إلى أشكالها الأولية القديمة كما ينتفك الزيت عن الماء، ولا يتكون ذلك الشراب المنصهر بمذاق واحد، أو لا تحدث عملية التفاعل الكيميائي بين العناصر لتوليد النتائج العضوية الجديد.

إن فكرة محورية واحدة لم تسد المجتمع العربي وتحركه بوتيرة تراكمية متصاعدة حيث كانت الصيغ التوفيقية المتتالية تتعقد وتنحل لتخلف وراءها سلسلة من التجارب المجهضة ... فتعود العناصر المتعارضة إلى حالتها الأولى...

يعود ما للدين للدين، وما للعصر للعصر، وما للقومية للقومية.. إلخ. وهكذا في دورة أخرى من محاولات إعادة التوافق المستحيل بين عناصر المشهد المتناقض، هكذا تبقى التوفيقية المحدثة، بامتياز - أيديولوجية لحالة اللاحسم وعدم القدرة عليه بين الأضداد والنقائض في الحياة العربية المعاصرة وما يحيط بها من واقع إقليمي ودولي.

لقد أصبح من قدر العرب التاريخي في هذا العصر أن ينجزوا دفعة واحدة ما أنجزه غيرهم على مراحل.

١. فالتحول الحضاري/ الفكري/ العلمي/ الثقافي.

٢. والتحول الاجتماعي / الاقتصادي.

٣. والتحول السياسي.

كلها تحولات تمت زمنيا في أوروبا والشرق الآسيوي الجديد على مراحل أو على تمايز، لكن هذه التحولات في الحياة العربية تجري متداخلة متشابكة مختلطة. وهذا ما يبدو أنه الحلقة المفرغة داخل ذلك النسيج التوفيقي العنكبوتي.

فلا يمكن تصور تحول اجتماعي - اقتصادي دون أن يتأسس على تحول حضاري وعلمي في حده الضروري الأدنى..

ولا يمكن تصور تحول سياسي متقدم دون قاعدة حضارية من ناحية، وقاعدة مجتمعية - اقتصادية إنتاجية من ناحية أخرى.

ولعل الارتباك السياسي الحاصل في المجتمعات العربية بين تقدم وتراجع مرده الافتقار إلى التأسيس الحضاري والسوسيولوجي المتقدم، حيث ما زالت تنبعث العصبية التقليدية المترسبة وفكرها المتخلف حتى في ظل أكثر النظم دستورية وديمقراطية من حيث الشكل السياسي.

تحدث فيلسوف التاريخ أرنولد تويني عن نوعين من الأشخاص التاريخيين في عصور التحولات الكبرى بين قديم وحديث:

أ - الزيلوتي Zealot الذي يترد إلى الماضي أو السلف في وجه التحدي الجديد.

ب - الهيرودي Herodian الذي يفتح على العالم استيعابا للتحدي ذاته. والنموذجان ينطبقان على الأصولي والعلماني في الفكر العربي، ولكننا - من واقع الخصوصية العربية - يجب أن نضيف إلى النموذجين، نموذجا ثالثا: «التوفيقي» الذي ليس بالزيلوتي ولا هو بالهيرودي.

والواقع أنه كائن مزدوج ومزيج غريب من الكائنين، فالتوفيقي هو ذلك الكائن الذي يعيش بعقل هيرودي أقرب إلى التفنن، وقلب زيلوتي أقرب إلى التحفظ، أو كما قال قسطنطين زريق عن دعاة التغيير العرب: «يختلط الأمر بين التجديد والمحافظة وبين التقدمية والرجعية». ولا يعرف ما إذا كان هؤلاء مجددين في ثياب المحافظة أو محافظين تحت ستار التجديد». والتوفيقي بسبب هذه ازدواجية يقاوم الهيروديين العلمانيين بقلبه الزيلوتي شبه الأصولي، ويقاوم الزيلوتيين الأصوليين بعقله الهيرودي شبه العلماني. وهو للسبب ذاته يعاني نزاعا داخليا بين ميل العقل للتحرر وميل القلب للتحفظ، فيعيش تراجميته تحت قناع التوفيق.. هكذا ظلت الشخصية العربية المعاصرة تعاني تمزقها الفاجع بين الأضداد والنقائص بوعي فوقي توفيقي متعائل مخادع ليس أقله رفع شعار الوحدة والتفريق في ظله، والتمزق تحت ستاره في الوقت ذاته.

إن اللبس الكبير في التوفيقية المعاصرة هو أن التوجه نحو الاقتباس من الحضارة الغربية يغلب عليه همُ الحاجة إلى التقنية الغربية وتقدمها، أكثر مما يغلب عليه الإيمان بالقيم الإنسانية والعقلية التي قامت عليها الحضارة الغربية. وخير دليل على ذلك أن اقتباس مكثبات الحضارة يرافقه هجوم عليها، وتقليل من أهميتها، واستبشار بانحطاطها المنتظر.

أما التراث، العنصر الآخر في التوفيقية، فإن العربي المعاصر يتمسك به في أحيان كثيرة إما بدافع التقليد أو بدافع التقية خوفا من التكفير والعزل. وأما بدافع التمسك بالهوية الجماعية التي هدها الغرب سياسيا وحضاريا. ويمثل الإسلام - في أزمان الانهيار القومي التحديتي - الحصن الأخير للدفاع عنها بعد تساقط الأشكال التحديثية الفوقية.

فالعربي المعاصر قد لا يكون مؤمنا بالإسلام إيمان أجداده به، وقد لا يعبد رب الإسلام ولا يتبع أوامره، ولكنه بدافع التمسك بالكيان المهدد يتشدد في إشهار إسلامه، الذي هو في حقيقته إسلام سياسي قومي، أكثر من كونه ذلك الدين الأصيل الذي عرفه أجداده عن إيمان وقناعة واطاعة وجهاد واستشهاد.

وهنا مكنن ازدواجية خطيرة بين السلوك الفعلي والوعي النظري لا تجدي معها التعادلية والتوفيقية: إذ بينما تزداد العلمنة والإحياة في المجتمع العربي سلوكيا وعمليا، تزداد بالمقابل الدعوة للتمسك بالإسلام وإحياء أحكام الشريعة وإعادة تطبيقه <http://Archive.org>

ولربما كان من الطبيعي أن ينقسم المجتمع العربي إلى قسمين متصارعين واضحين ومحددين: قسم ينزع للعلمنة، وقسم يريد العودة إلى الدين. ولكن الظاهرة الانفصامية تتمثل في أن قسما لا يستهان به من الذين يسلكون سلوكا علمانيا عصريا - وأحيانا إباحيا - في حياتهم اليومية، سرا أو جهرا، هم الذين يطالبون في الوقت ذاته بالعودة إلى إحياء الشرع وتطبيقه. ولو ثم ذلك لكانوا هم أول المعاقبين بأحكامه.

هذا التمزق على الذات، وعلى الآخرين، وعلى التاريخ والدين هو عملية يومية مستمرة - في ظل التوفيق المموه - تمارسها معظم المجتمعات الإسلامية بين واقع عصري منفصل عن الدين، وبين «وعي» مخادع مزيج يتمسك بالدين لفظا وشكلا، دون أن يقف هذا المجتمع ليتساءل عن معنى هذه الازدواجية وكيفية معالجتها والتخلص منها، سواء بالعودة إلى الدين سلوكا واقتناعا، أو بالعلمنة الصريحة فكريا وفعلًا، أو بتحديد مجال كل من العنصرين بصورة واضحة لا لبس فيها، ولا مجال للتدليس والتلبيس والمخادعة.

هكذا فإن أزمة التوفيقية المحدثّة لا تقتصر على كونها محاولة للتقريب بين عنصرين متباينين تاريخياً وفكرياً وحضارياً، وإنما تتمثل أيضاً في كون العنصرين قد فقدوا أصالتهما وبخلاف الحياة العربية في شكلين مجتزأين أو متطرفين، لذلك غدا الأمر توفيقاً بين حدثاة مجتزأة وتراث مجروح الأصالة.

وهذا ما يدلنا على الفارق بين هذه التوفيقية المحدثّة، وتلك التوفيقية الأصلية التي تمت عن إيمان أصيل وشامل بالدين من حيث هو حقيقة وجود ومصير، وعن تقبل مخلص وشجاع للحكمة من حيث هي حقيقة خالصة تطلب باختيار حر لوجه الحق، لا لوجه الانتفاع بمخترعات ومباهج مادية وقوى حربية، إن الغرب غريب عن العربي بحكم المكان، والماضي غريب عن العربي المعاصر بحكم الزمان، وذلك ما يتطلب أن يستقل الإنسان العربي المعاصر بكيانه عن المؤثرين حتى يستطيع التعاطي معهما بإيجابية وانتقادية في الوقت ذاته.

فعلى ضوء هذه الأزمة المستعصية، ماذا لو قرر العربي المعاصر كسر طوق هاتين القوتين الطاغيتين، وخرج من ورطة التوفيق بينهما، وأنهى حالة استلابه بالعودة إلى براءة الذات الحرة، وفطرتها، بمنأى عن أغلال الموروث والمقتبس معاً، وأخذ من معاناته الذاتية وكينونته ومأساته وأشوائه وموقعه الفريد في الزمان والمكان قيمة أساسية وحيدة يغزل على أساسها ما يتقبله من التراث والحضارة الحديثة على حد سواء، بدلاً من أن تكون شخصيته محكومة بثنائية قيمية لمصدرين بعيدين عنه إما بحكم الزمان أو المكان.

لن يكون ذلك خياراً سهلاً، فلا شيء يظهر من فراغ ومن المحال أن يبدأ العربي من نقطة الصفر. إن تراثه حقيقة قائمة في وعيه سلبي أو إيجابياً، وأن الحضارة الحديثة حقيقة هي الأبرز بين كل حقائق العصر، ومن المحال تجاهلها، ويصعب القول.. ماذا يبقى من العربي في ذاته إذا نزع عنه هاتين القوتين؟.

ولكن خير له أن ينتبه إلى هذا الخواء الذاتي، ويكشف عنه، ويملؤه بإبداع أصيل من أن يظل في الحلقة المفرغة تتجاذبه القوتان النقيضتان إلى ما لا نهاية... وماذا يخشى أن يخسره اليوم بعد توالي الانتهيارات التي لم ينقذه منها حذقه التوفيقى على مدى قرن ونصف؟

مرفقات البحث

ملاحق بحثية*

١. نشأة المصطلح التوفيقي وتطوره: قديما وحديثا

٢. معادل «التوفيقية» في الفلسفات الغربية

٣. الآليات الذهنية للتركيب الفلسفي التوفيقي

٤. الأسس الفلسفية للمذهب التوفيقي

٥. التوفيقية: تعريف أخير، موجز مكثف

ملحق بحثي

ARCHIVE

(١) نشأة المصطلح «التوفيقي» وتطوره**

متى أصبح مصطلح «توفيق» و«توفيقية» - بمعنى التقريب - ثم التوحيد، بين العقل والإيمان وبين الفلسفة والدين - مصطلحا معتمدا في الفكر الإسلامي، وما هي جذور منشئه؟

لا تجد شيوعا متواترا لهذا المصطلح - لفظا - في نصوص الفلسفة الإسلامية القديمة، وقد استخدم قبله مصطلح «الجمع» - الجمع بين المعقول والمنقول، الجمع بين رأيي الحكيمين - للدلالة على العمليات الفكرية الهادفة لتحقيق الاتفاق والوحدة بين الفلسفة والدين، أو بين مذهب فلسفي وآخر، أو بين أي فكرتين أو عنصرين يراد ردهما إلى حقيقة مشتركة، وإزالة ما يبدو بينهما من اختلاف في الظاهر، غير أن مصطلح «الجمع» ترادفت معه - منذ الأصل - مشتقات من الجذر (و).

* تراجع أصول هذه الملاحق البحثية المختارة لهذه الورقة في كتاب المؤلف: (الفكر العربي وصراع الأضداد: تشخيص حالة اللا حسم في الحياة العربية، والاختواء التوفيقي للعمليات المحققة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - عمان، ١٩٩٦).

** إن ارتكاز هذا البحث على النزعة التوفيقية يتطلب النظر في جذورها التاريخية والفكرية، وهو ما نعود إليه في هذا التوضيح، فنرصد تطور المصطلح، ثم الجذور التاريخية للمفاهيم ذاتها في تجلياتها الحضارية الشاملة، وأخيرا إطارها الفلسفي لتعريفها وتحديد فكرها ليتسنى استخلاصها - بعدئذ - معيارا لتصنيف التيارات الفكرية موضع البحث، وفربلتها.

ف - ق) - كما سنرى من الشواهد التالية - بحيث يصح القول ان مصطلحي «الجمع» و «التوفيق» مترادفان - قديم وحديث - لفهوم فكري واحد.

فأبو نصر الفارابي (المتوفى ٣٢٥هـ/ ٩٥٠م) يستخدم مصطلح «الجمع» في كتابه «الجمع بين رأيي الحكيمين» أفلاطون وأرسطو للدلالة على محاولته الفلسفية في إزالة الفوارق بين مذهبيهما وردّهما إلى نسق فكري متحد، حيث يقول: «... أردت في مقالتي هذه أن أشرع في الجمع بين رأييهما، والإبانة عما يدل عليه فحوى قوليهما، ليظهر الاتفاق بين ما كانا يعتقدانه ويزول الشك»^(١) مردفاً بذلك مفهوم «الاتفاق» بمفهوم «الجمع». وأبو الوليد بن رشد (المتوفى ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م) يستخدم مصطلح «الجمع» في كتابه «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال» للدلالة على عملية التآويل العقلي للنص الديني - التي تعدّ حجر الأساس في المنزع التوفيقي الفلسفي كلّ - حيث يقول: «ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدّى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع... أن ذلك الظاهر يقبل التآويل على قانون التآويل العربي، وهذه القضية لا يشك فيها مسلم، ولا يرتاب بها مؤمن. وما أعظم ازدياد اليقين بها عند من زاول هذا المعنى وجريه، وقصد هذا المقصد من الجمع بين المعقول والمنقول»^(٢). وفي موضع آخر من كتابه يعقب على مهاجمة أبي حامد الغزالي (المتوفى ٥٠٥هـ/ ١١١١م) للفلاسفة بقوله: «... وتطرق بذلك قوم إلى ثلب الحكمة، وقوم إلى ثلب الشريعة، وقوم إلى الجمع بينهما، ويشبه أن يكون هذا أحد مقاصده بكتبه»^(٣). ويقترب ابن رشد من تعبير «التوفيق» عندما يستخدم فعلاً مشتقاً من مادة (و - ف - ق) في قوله: «... فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له»^(٤) وذلك في معرض تأكيد الوفاق بين الحكمة والشريعة. ويستخدم المفكر والفقيه الحنبلي أحمد بن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م) تعبير «الموافقة» لوصف نوعية العلاقة بين مفهومه للمعقول ومفهومه للمنقول في عنوان كتابه الموسوم «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول». وهو لا يقصد بهذا التعبير «التوفيق» بالمفهوم الفلسفي - إذ القصد من كتابه دحض مواقف الفلاسفة التوفيقيين -^(٥) وإنما يعني موافقة ما هو معقول، من الوجهة السلفية السنية، لما هو ثابت الأصل من التراث المنقول، مع التأكيد على أهمية الجانب الثاني، إلا أن استخدام ابن تيمية لهذه الصياغة (موافقة المعقول والمنقول) دليل على انتشار هذا النوع من المصطلح حتى لدى المعارضين لمنزع التوفيق الفلسفي، وتأثرهم بقاموسه في الرد عليه. غير أن مصطلح «الجمع بين المعقول والمنقول» أو بين الحكمة والشريعة وإن كان أكثر شيوعاً في الاعتبار الشائع القديم، وأقرب إلى التعبير عن المفهوم التوفيقي الفلسفي، إلا أنه لم يكن التعبير الوحيد المتفق عليه إجماعاً للدلالة على ذلك المفهوم. فقد حفلت

النصوص الفلسفية القديمة بتعبيرات أخرى - بعضها بلاغي مجازي - للدلالة عليه بتأكيد معاني التكامل والتأخي والانسجام بين المجالين.

فمن تلك ما يورده أبو حيان (المتوفى ٤٠٠هـ/١٠٠٠م) على لسان أبي سليمان بن بهرام المنطقي السجستاني (المتوفى حوالي ٣٨٠هـ/٩٨٠م) قوله: «والقول وإن غمضت، فالمراد بين والمطلوب متيقن. وهل الحكمة إلا مولدة الديانة، وهل الديانة إلا ثمرة الحكمة؟ وكنت حدثتني عن شيخكم الحضرمي الصوفي إنه قال: «النقب كثيرة والعروس واحدة» - (أبو حيان التوحيدي، كتاب المقاييس، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٢٩، ص ٢٩٠) - ويعبر ابن سينا (المتوفى ٤٢٨هـ/١٠٣٧م) بدوره عن هذا المفهوم بقوله: «ومبادئ هذه الأقسام التي للفلسفة النظرية مستفادة من أرباب الملة الإلهية على سبيل التنبيه، ومتصرف على تحصيلها بالكمال بالقوة العقلية على سبيل الحجة» (ابن سينا، تسع رسائل في الحكمة والطبيعية، ط القاهرة، ١٩٠٨، ص ٣) وينسب أبو حيان التوحيدي لإخوان الصفاء (الذين نشطوا منتصف القرن الرابع الهجري) قولهم: «إن الشريعة قد دنست بالجهالات... ولا سبيل إلى غسلها إلا بالفلسفة». وزعموا أنه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية فقد حصل الكمال، أبو حيان التوحيدي، (المقاييس، ص ٤٥). (وعلياً هنا أن نلاحظ مدى «الزعم» بأبعاد العقلية التوفيقية ومغزاها الحضاري لدى التوفيقيين القدماء) ويختتم ابن رشد رسالته في التوفيق بين الحكمة والشريعة بقوله: «إن الحكمة هي صاحبة الشريعة، والأخت الرضيعة. وهما المصطحبتان بالطبع، المتحابتان بالجوهر والغريزة» (ابن رشد، فصل المقال، ص ٦٧).

وفي العصر الحديث، عندما عادت التوفيقية المستجدة على يد شيخها محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥). نراه يستخدم في معالجاته لموضوع الصلة بين العقل والإيمان. وبين المدنية والإسلام، مصطلح «الجمع» القديم في بعض الأحيان ^(٦) وتعبيرات مثل «ملازمة العلم للدين» و «متابعة العلم للإسلام ومباينته لسواه» و «تأخي العلم والدين» ^(٧) غير أن أكثر تعبيراته عن هذه الفكرة تدور أيضاً حول مشتقات الجذر (و. ف - ق) نحو «يتفق الدين مع المدنية» و «الوفاق بين العلم والدين» وهو أشيع مصطلحاته ^(٨) حتى إنه أطلق على الشريعة الإسلامية «شريعة الوفاق» لاستعدادها في اعتقاده للانفتاح والتمازج والتفاعل مع الآخرين ومع المؤثرات الوافدة ^(٩). وقد استخدم محمد عبده مصطلح «التوفيق» لفظاً عندما تعرض لفكرة «الجمع» بين مفهوم ديني إيماني واعتبار عقلي إنساني، هما التوكل والسعي، حيث قال: «... فلانكون متوكلين حق التوكل حتى نستعمل نفوسنا في الوسائل التي توصلنا إلى بلوغ الغاية من أعمالنا. وأن نجيد الاستعمال حتى لا يقع لنا ضلال

في طريق الوصول إلى المقصود... وبهذه الوسائل يسهل التوفيق بين السعي والتوكل. وخاصة في تحصيل العلوم^(١٠). وفي (رسالة التوحيد) يستخدم مصطلح: «... أما البحث فيما وراء ذلك من التوفيق بين ما قام عليه الدليل من إحاطة علم الله وإرادته وبين ما تشهد به البداهة من عمل المختار فيما وقع عليه الاختيار، فهو من طلب سر القدر الذي نهينا عن الخوض عنه...»^(١١). وهو هنا يورده بمعنى التوفيق غير المستحب دينيا الذي نعاذ السلفيون والمعتدلون قديما على بعض المتكلمين والفلاسفة لبالغته في طلب التحليل العقلي. بينما أورده في المثال الأول بمعنى التوفيق المرغوب الجامع بين الإيمان بإرادة الله وبين الاجتهاد الإنساني الدؤوب.

وفي الفترة ذاتها يستخدم فرح أنطون (١٨٧٤ - ١٩٢٢) معاصر محمد عبده ومجاده تعبيرا مماثلا عندما يقول في سياق عرضه لفلسفة ابن رشد عام ١٩٠٢: «... أي أن العلم موافق للدين، كما أن الدين موافق للعلم. وبناء على ذلك قال الفيلسوف: ونحن نقطع قطعا أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع... يقبل التأويل. إلخ». ثم يجعل أنطون ذلك بقوله: «كان همه في حياته التوفيق بين الفلسفة والشرعة»^(١٢). ولعلها المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا المصطلح بهذا الشكل المباشر والشامل لمعنى «الجمع». وفي المحاوراة الفكرية الجدلية التي دارت عام ١٩٢٦ على صفحات «السياسة الأسبوعية» بمصر واشترك فيها كل من هيكل وطه حسين ورشيد رضا ومحمد فريد وجدي والشيخ مصطفى عبد الرزاق^(١٣)، حول العلاقة بين الدين والعلم نجد مفهوم «التوفيق» - مصطلحا وفكرة - يصبح حجر الزاوية في دائرة الخلاف. وهل إنه قائم بين المجالين ومرغوب مستحب أم أنه وهم غير منسجم مع حقيقتي الدين والعلم. ومن أبرز ما قيل في هذا الجدل الخلاصة الماثورة لطفه حسين: «إن الدين في ناحية، والعلم في ناحية أخرى، وإن ليس إلى التقائهما من سبيل. ومن زعم للناس غير هذا فهو إما أنه خادع أو مخدوع. والحق أن المخدوعين كثيرون وهؤلاء هم الذين يحاولون دائما التوفيق بين العلم والدين»^(١٤).

وبالتدريج يستقر المصطلح ويترسخ ليصبح اصطلاحا معتمدا في الدراسات المنهجية لتاريخ الفلسفة الإسلامية. ففي عام ١٩٢٧ يستخدمه محمد لطفي جمعة في كتابه «تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب» مكان المصطلح القديم (الجمع) وبالمعنى الفلسفي المحدد في التقريب والتوحيد بين المذاهب الفلسفية المختلفة، وبين الحكمة والشرعة فيذكر في قاموسه التألفي تعبير: «التوفيق بين الفلسفة والدين»^(١٥)، والتوفيق بين رأيي الحكيمين أفلاطون وأرسطو^(١٦).

ومع أن لفظة «توفيق» تصبح اصطلاحا دارجا في هذا الموضوع، فإن المفردات الأخرى المرتبطة بالقاموس التوفيقي تتغير مع روح العصر، فبعد أن كانت المقابلة تتم بين المعقول والمنقول

وبين الحكمة والشريعة وبين علوم الأوائل وعلوم الدين، غدت الآن قائمة بين العقل والإيمان وبين الفلسفة والدين، وبين المعاصرة والتراث، وبين المدنية والإسلام، وبين الغرب والشرق، وبين المادة والروح، وبين المادية والمثالية، وبين العلم الحديث والقرآن.

وقد بدأ هذا التحول في المصطلحات التوفيقية بالدرجة الأولى على يد محمد عبده ورجال مدرسته من بعده.

وتتوالى الدراسات المنهجية الجامعية في الفلسفة الإسلامية متخذة من مصطلح «التوفيق» منطلقاً لأبحاثها باعتباره تعبيراً عن القضية الفكرية الكبرى في هذه الفلسفة - قديماً وحديثاً - وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً مع عودة التوفيقية المستجدة إلى التأثير في المجتمع العربي منذ بداية الربع الثاني من هذا القرن* ومن أبرز الدراسات المذكورة في هذه الفترة: «فجر الإسلام وضحاها وظهره، بنزوعه العقلي التوفيقى المعتزلى الواضح»^(١٧)، لأحمد أمين (وقد بدأت هذه السلسلة في الظهور منذ عام ١٩٢٨/١٩٢٩)، وكتاب «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية» (عام ١٩٤٤) بآثره وحياؤه الدقيق بين «النص» و«الرأي» للشيخ مصطفى عبد الرازق - وسننرسة في موضعه من هذا البحث - ومبحث «الجانب الإلهي من التفكير الإسلامى» (عام ١٩٤٥) ومبحث «الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى» (عام ١٩٥٧) للدكتور محمد البهي الذي نعده أبرز باحث عربي معاصر يهتم بظاهرة «التوفيق» اهتماماً منهجياً وفكرياً منظماً ومركّزاً، متجاوزاً بذلك الأطر التقليدية للتوفيق القديم ليحلّه باعتباره منزعاً إسلامياً اجتماعياً ثابتاً على ضوء ما استجد من نظريات حديثة تستهدف بلورة الصلة، كما تستهدف إيضاح العلاقة بين المتناقضات والثنائيات في الوجود. وتعنى بكيفية التقريب والموازنة بينها، من وجهة النظر الإسلامية العامة، وفيما يتعدى نطاق التوفيق الخاص بين الفلسفة والشريعة^(١٨).

ومع دخول المصطلحات الفكرية «الايديولوجية» الحديثة قاموس الفكر العربي كالمادية والمثالية والجدلية ونحوها نجد مصطلح «توفيق» في التأليف الفكري المعاصر يكتسب هو الآخر «إية ism» الايديولوجيات فيتحول إلى «توفيقية» - بما يوحي بوجود مدرسة فكرية أو اتجاه فكري، أو ظاهرة فكرية عامة تتصف بهذه الصفة - ونلاحظ أن أكثر من يستخدم هذا المصطلح الجديد - توفيقية - هم معارضو منزع التوفيق من سلفيين وعلمانيين ربما لقدرتهم على تشخيصه ورؤية أبعاده بوضوح من خارج موقف دعائه الملتمزمين به الذين يستخدمون في الأغلب مصطلحات أخرى للتعبير عن موقفهم التوفيقى كـ «الإصلاح» و«التوازن» و«التعادل» ونحو ذلك^(١٩) ولعلهم جانبوا

المصطلح ذاته بسبب ما يوحيه لفظ «توفيق» في بعض نواحيه، من افتقار للأصالة الفكرية وللحافز المعنوي الدافع للعمل، ومن تصنع الجمع بين النقيض.

فمن أمثلة شيوع المصطلح في القاموس الفكري المعاصر للسلفية والعلمانية ما يستخدمه صاحب كتاب «اتجاهات التفسير في العصر الحديث»، الذي ينقض التوفيقية سلفياً، من تعبيرات نظير: «الحركة التوفيقية»، و«حركة محمد عبده التوفيقية»، و«الفرقة التوفيقية»، و«اتجاه عقلي توفيقى»^(٢٠) كما يستخدم صاحب كتاب «نقد الفكر الديني»، الذي يقض التوفيقية علمانياً ومادياً، تعبيرات مثل: «ظاهرة الفكر التوفيقى»، و«مجالات التفكير التوفيقى»، و«طرائق التفكير التوفيقى»، و«الأنكار التوفيقية»، مع تعداد أنواع التوفيق في راية مثل «التوفيق الخطابى» و«التوفيق التعسفى»^(٢١).

وجدير بالملاحظة أن هذا المصطلح - عندما يستخدم سلفياً أو علمانياً - لا يعود مصطلحاً علمياً محايداً بل يحمل في الأغلب مدلولاً سلبياً للانتقاص من التوفيقية والتقليل من شأنها الفكرى. والمثير للانتباه أن التوفيقية - منذ الغزالي وابن تيمية إلى يومنا هذا كما يتضح من الكتابين المذكورين - عرضة للاتهام والنقض والحاربة وهذا ما يجعل دراستها بموضوعية وحيادية أمراً ضرورياً، إن لم يكن كفىً، فعلى الأقل بدافع الفضول الفكرى لمعرفة سبب هذا الصراع.

(٢) معادل «التوفيقية» في الفلسفات الغربية

وفي مضممار النظر في قاموس الفكر التوفيقى يجدر البحث في هذا الموضع عن أدق معادل فكرى في اللغات الأوروبية يقابل مصطلح «توفيق» و«توفيقية» ليس من أجل التوصل إلى ترجمة صحيحة له فحسب، ولكن لتبين ما يعادله من مفهومات فلسفية ونظائر فكرية وباعتبار أن بعض مقومات التوفيق المعاصر منطلق منها في تلك اللغات أيضاً.

لدى البحث عن أصلح ترجمة لمصطلح «توفيق» وعن أدق مقابل له في الفكر الأوروبى نجد المصطلحات الثلاثة التالية:

١. Eclecticism

٢. (re) Conciliation

٣. Concord (ism)

تعني كلمة Eclecticism الانتقائية أو التخيرية، وهي ذات أصل إغريقي Eklektizismus (انظر قاموس Webster، مادة Eclectic). وكان هذا الاسم يطلق على مدرسة «الانتخاب والتوفيق» التي سادت في التطور الفلسفي الثاني من العصر الهليني الروماني (من منتصف القرن الأول قبل الميلاد إلى منتصف القرن الثالث الميلادي) وغاية هذه المدرسة: «الانتخاب من الآراء الفلسفية القديمة، والتوفيق بين بعضها بعضاً أو بينها من جهة وآراء دينية أو تصوفية من جهة أخرى»^(٢٢). ثم أطلق الفيلسوف الفرنسي فيكتور كوزان (١٧٩٢ - ١٨٦٧) في العصر الحديث هذا الاسم (Eclecticism) على مذهبه الذي: «يرمي إلى استخلاص عقيدة النوع الإنساني، أي استخلاص ما في كل مذهب من وجه حق وانتهى إلى وجوب «الجمع بين المذهبين الحسي (المادي) والعقلي (الروحي)» هادفاً بذلك إلى تحقيق «وحدة الوجود حيث تتلاص الأضداد»^(٢٣).

وفي الأبحاث الحديثة عن الفكر العربي نرى د. البرت حوراني يستخدم المصطلحين Reconciliation, Eclecticism في الإشارة إلى توفيقية محمد عبده. راجع Hourani, Arabic Thought p. 124, 144 كما يستخدم J.W. Sweetman مصطلح Reconciliation في الإشارة إلى عملية التوفيق في الديانات السامية كلها. راجع كتابه, Islam and Christian Theology, I.p.52. وفي الترجمة الفرنسية لرسالة الأفغاني «الرد على الدهرية» ترجم مفهوم التوافق بين الدين والفلسفة: Reconciliation (راجع الترجمة الفرنسية لهذه الرسالة، ص ١٨٥).

ويستخدم المستشرق ليربي كلمة Concord في الإشارة إلى التوافق بين العقل والوحي^(٢٤). وقد شاعت هذه التسمية Concordism في الفكر الديني الفرنسي الحديث للإشارة إلى مبدأ تفسير نصوص الكتاب المقدس على ضوء نتائج العلم الحديث (انظر: معجم Larousse تحت مادة Concordism). وفي ملحق «المصطلحات العلمية والفنية» الصادر ضمن الطبعة الجديدة المعدلة من (لسان العرب) نجد تحت كلمة «اتفاق» من الجذر (و - ف - ق) التعريف التالي: «نظرية الاتفاق = Concordism (c) اتفاق الحكمة والشرعية، لأن العقل والوحي من مصدر إلهي واحد وهي نظرية قال بها فلاسفة الإسلام، وفصلها ابن رشد، وأخذها عنه توماس الاكويني بين اللاتينيين»^(٢٥).

(٣) الآليات الذهنية للتركيب الفلسفي التوفيقية

وفي رأبي أن هذه الكلمات الثلاث تتكامل في إيضاح مراحل العملية التوفيقية، ويمكن الاستفادة بكل منها في الفهم المشرع لظاهرة التوفيق:

١. إن كلمة Eclecticism تفيد معاني الاختيار والانتقاء والانتخاب. وهذه عمليات يقوم بها المفكر التوفيفي في البداية عندما يستهل بحثه عن العناصر المفيدة لبلورة نظامه التركيبي. غير أنه لا يقف عند هذه المرحلة، بل ينتقل إلى طور دمج تلك العناصر فيما بينها لإخراج الصياغة الجديدة المركبة، وهذا مايتعدى النطاق الانتقائي المحض، أضف إلى ذلك أن التوفيفي يقوم بالتقريب والملاسة بين ثنائيات الوجود وتعارضاته أو تناقضاته الإثنينية. أي أنه معني أساسا بنظامين متعارضين محددين يوفق بينهما وليس بالانتقاء الحر المطلق من كل النظم دون تحديد (التوفيفيون الإسلاميون - مثلاً - رفضوا الانتقاء من «المانوية» رغم انتشارها في بيئتهم، كما كان التفاتهم للعناصر الهندية محدودا مع احتكاكهم بها، بينما كان جل اهتمامهم منصرفا نحو الأفلاطونية المحدثة لتحقيق معادلتهم التوفيفية بينها وبين عقيدتهم الإسلامية)، لذلك فهناك فارق بين الانتقائي والتوفيفي بمعنى أن الأول حر الانتخاب والانتقاء وغير مقيد بمنطلق عقيدي سلفا وقادر على الاقتباس من نظم عديدة متفرقة ومتناقضة، بينما يتقيد التوفيفي بمبدأ المقاربة بين نظامين لهما - معا - تأثير حيوي على تفكيره، مما يدفعه لافتراض وحدة أعمق بينهما تتجاوز خلافاتهما الظاهرية التي يسعى جرده لإزالتها، أو التخفيف منها، وعليه فالانتقائية Eclecticism متضمنة في التوفيفية، وتمثل مرحلة من مراحلها، ولكن ليست هي إياها.

<http://Archivebafa.Sakhril.com>

٢. أما Reconciliation فتشير إلى سير عملية التوفيق في مرحلتها الوسطى الدقيقة. إنها تعبر عن حالة الفعل والحركة الذهنية حيث يكون الفيلسوف التوفيفي حاد الوعي. متيقظ الإرادة. متحفز القصد، يزيل التعارضات والفوارق ويعمل جاهدا على اكتشاف نقاط الالتقاء ومواضع التماثل والوحدة. إنها الفترة التي يعاني فيها التناقض بين طرفي فلسفته. وهذا يعني أن التوفيفية على طابعها التصالحي لا تخلو من ثوتر داخلي خفي من أجل الوصول إلى الوحدة الأعمق المنشودة.

٣. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة تأتي حالة الاتفاق والوفاق Concord حيث يعكف المفكر التوفيفي على ترسيخ طابع الوحدة في نظامه، وإبراز تكامله وانسجامه، وصب رافدي فلسفته في بوتقة «وحدة الحقيقة».

وهكذا فإن هذه المصطلحات الفكرية الأوروبية الثلاثة تعيننا على تمييز مراحل العملية التوفيفية من الداخل، إلا أننا نرجح استخدام Concordism معادلا للتوفيفية بعامه لما يوحيه اللفظ من معاني الاتفاق والوفاق الذي هو الغاية القصوى للتوفيق.

(انظر: A. La Lande, Vocabulaire De La Philosophie, p. 163) وإكمالاً لتمحيصنا هذا لفردات القاموس التوفيقي لا بد أن نتوقف أخيراً لدى مصطلح قلق في هذا القاموس وذي معنى سلبي وعكسي يستخدمه خصوم المذهب التوفيقي غالباً لوصفه به، وهو مصطلح: التلفيق = Syncretism، الذي يقول عنه Laband في معجمه الفلسفي Terme toujours pris en sens pejoratif^(٢٦). وقد أطلقه بالفعل الفيلسوف الوضعي برتراند رسل على التراث التوفيقي إجمالاً^(٢٧).

وهو مصطلح ارتبط تاريخياً بالأفلاطونية المحدثة في طورها الوثني، وفي حالة الدمج بين الوثنية والمسيحية، وبين إله الدين وإلهة الأساطير.

أما المتفلسف العربي التوفيقي (التوماني) شارل مالك فقد قصره على وصف نزعة التلفيق «اللفانتينية» السائدة في مجتمعات شرق المتوسط (دون أن يشمل هذا الوصف بطبيعة الحال مذهب التوفيق الذي يلتزم به شارل مالك لاهوتياً على خطى توما الأكويني)^(٢٨).

ولعل الدكتور جميل صليبا، الذي استعان بالموسوعي الفرنسي لا لاند في قاموسه الفلسفي، قد وفق إلى تحديد الفارق بين التوفيق والتلفيق في التكييف المعجمي بالعربية، حيث أوضح: «التلفيق هو أن تجمع بتحكم بين المعاني والآراء المختلفة حتى تولد منها مذنباً واحداً. وهذه المعاني لا تبدو لك متفقة إلا لعدم تعمقك في إدراك بوطنها. ولذلك كان استعمال هذا اللفظ في مقام الذم أكثر من استعماله في مقام المدح».

«ومذهب التلفيق مقابل لمذهب التوفيق (Eclectisme) لأن مذهب التوفيق لا يجمع من الآراء إلا ما كانت وحدته مبنية على أساس معقول، أما مذهب التلفيق فلا يبالي بذلك لأنه يقتصر على النظر في ظواهر الأشياء نظراً سطحيًا»^(٢٩).

والتلفيق، مجازاً، في اللغة العربية «زخرفة الحديث وتمويهه بالباطل»، وهو في علم الحديث النبوي «التوفيق بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً»، وفي الفقه: «الأخذ في الموضوع الواحد، باجتهادات شتى» أي أن يأخذ القاضي أو المشرع باجتهاد حنفي وآخر شافعي ليؤلف منهما حكماً في قضية ما. غير أن التلفيق الفقهي محكوم بضوابط وغايته المرونة وتسهيل التعاطي بين المذاهب^(٣٠).

ويصف المستشرق جب البهائية والقاديانية بهذا الوصف (Syncretism) لجمعها بين عناصر إسلامية وأخرى غير إسلامية في بوتقة العقيدة^(٣١).

ونرى أنه لا وجود لفصل قاطع يفرق نهائياً بين التوفيق والظلفيق. وما قد يبدو توفيقاً في عصر يغدو تلفيقاً في آخر. إنها ظاهرة واحدة وحالة ذهنية واحدة في الأصل تبدو في حالة نجاحها توفيقاً وفي حالة إخفاقها تلفيقاً.

(٤) الأسس الفلسفية للمذهب التوفيقي

نخرج من هذا التحليل لموقف التوفيقية المتوسط بين ثنائية العالم ووحدة الله، بإيجاز الأسس الفلسفية التالية التي تقوم عليها التوفيقية، هذه الأسس التي يمكن أن تمثل في مجملها منطلقاً ومدخلًا للتعريف الفلسفي الذي ننشده لها، والذي سيأتي هذا الاستخلاص التحليلي:

١- تهدف التوفيقية إلى تأكيد ظاهرة «وحدة الحقيقة» فيما تقوم به من جمع بين المتعارضات لصيها في بوتقة الاتفاق^(٣٢).

«فقد كانت هذه المسألة (التوفيق بين الفلسفة والشرعية) منذ عهد الكندي إحدى المسائل الكبرى التي أثارت حفيظة المتكلمين ضد الفلاسفة وألقت ظلاً قائماً على نزعة التفلسف في البلاد الإسلامية. على أن ابن رشد استحدث أسلوباً كلامياً صارماً شاق أسلوب أي من أسلافه دقة، تمكن به من معالجة هذه المسألة معالجة فعالة. كانت نقطة الانطلاق في هذا الأسلوب النظرية الأفلاطونية المحدثة المناصرة القائلة بوحدة الحقيقة، على اختلاف مظاهرها، وربما كان «إخوان الصفا»، من أول المروجين لهذه النظرية في القرن العاشر، إلا أنها من المفترضات الأساسية في نظام الكندي والفارابي وابن سينا وفي المدرسة الإشراقية برمتها، ولكنها ليست مسئلة في رأي طائفة من المفكرين المارفين شيمة ابن الراوندي والرازي^(٣٣). ومن البين أن وحدة الحقيقة المتوارثة عن التقليد الأفلاطوني الهيليني المحدث، كما يتجلى في انتقائية يامبلنجوس وبمسقيوس وسيريانوس وسنبليقيوس «أن يبرروا» بواسطة مباحثهم الفلسفية ويرضوا المتكلمين ويرووا غليل العقل التواق إلى الانسجام الذاتي»^(٣٤).

يتضح أن هدف تأكيد «وحدة الحقيقة» متأصل في التراث التوفيقي منذ البداية. وأن هذا التأكيد ينطلق من «اختلاف المظاهر» وصولاً إلى الاتفاق الجوهرية الكامنة في جوهر الوجود.

٢- تعتمد التوفيقية مبدأ التكافؤ أو التوازن بين العنصرين اللذين تجمع بينهما. إذ لو تفرقت أفضلية أو أولوية عنصر على آخر لا نفتت ضرورة التوفيق. فلو قلنا مثلاً إن الوحي هو السبيل الأفضل لمعرفة الحق، لسقط تكافؤ العقل بإزائه. ولاقتصرت المسألة على تفسير مفهومات العقل، وسائر الموجودات، بمعيار الوحي وحده. بينما إذا اعتبرنا العقل مصدراً أولياً وحيداً أو رئيساً

للمعرفة اقتضى أن نفسر قضايا الوحي كلها، والوجود كله، بمقياس العقل، إذن لا بد من التكافؤ في التوفيق، وهو ما تنبه إليه ابن رشد بعد تطور طويل للفكر التوفيفي في تاريخ الثقافة الإسلامية: «... كان ابن رشد نفسه مؤمنا بعصمة القرآن أيضا، إلا أنه لم يكن أقل إيمانا بوحدة الحقيقة كقضية بديهية. ولم تنظر هذه القضية البديهية عنده على ضرورة التفرع بالتأويل وحسب، بل انطوت أيضا على الإقرار بتكافؤ الفلسفة والشريعة أو العقل والوحي، من حيث هما مصدران أوليان وصادقان للحقيقة المطلقة. وإذا كان بعض الفلاسفة قد جنحوا بداعي إعجابهم المفرط بالفلسفة، كما جنح ابن سينا إلى التفريط في هذا التكافؤ، فإن بعضهم الآخر، شيمه الكندي مثلا، لم يشك فيه قط، ولقد فاق ابن رشد أي فيلسوف مسلم آخر في إيضاح مفهوم التكافؤ هذا واستنبط منه جميع النتائج المنطقية التي انطوى عليها» (وقد أعان ابن رشد بوجه خاص على اتخاذ الموقف الصعب الذي دعونه «تكافؤ الفلسفة والشريعة» أو «العقل والوحي» امران: الأول، التمييز القرآني (سورة آل عمران، آية ٥)، الذي أقره المسلمون منذ عهد الطبري (توفي ٩٢٣)، بين الآيات المتشابهات والآيات الحكمات، والثاني، الافتقار إلى سلطة تعليمية عليا في الإسلام (السني) تنفرد بحق تحديد مضمون العقيدة الإيمانية، فالذي يفترضه الأمر الأول هو الإقرار بأن بعض الآيات المنزلة لا يمكن حملها على الظاهر، والذي يفترضه الثاني هو الحاجة إلى سلطة يستند إليها حق الفصل في الخلافات العقائدية^(٢٥)، ويصل الدكتور محمد البهي في دراسته للتوفيقية الإسلامية في جانبها الإلهي إلى النتيجة ذاتها في تأكيد ظاهرة «التكافؤ»: «... على أن التوفيق بين الآراء الإفريقية من جهة وبين الإسلام من جهة أخرى، إن كان يعتبر مظهرا للتعبير عن قبول الفلاسفة المسلمين لها فهو في الواقع أهم مظهر لهذا القبول. إذ محاولة دفعهم التعارض بين الجانبين ينبيء عن تمسكهم بالفلسفة تمسكا لا يقل عن تمسكهم بالإسلام وعن وضعهم لها في صفته ومزائله، ولو أنهم لم يحرصوا عليها شدة الحرص، لضحوا بالراي الذي يتعارض فيها مع مبدأ من مبادئ الإسلام ولم يلجأوا إلى الحد من هوة المعارضة أو إلى محاولة إزالتها^(٢٦)، عن طريق التأويل.

٢. توحى التوفيقية في كثير من معانيها بأنها فكرة تصالح وانسجام، ولكنها في الحقيقة لا تخلو من توتر خفي غير معترف به. فالظواهر المختلفة في الحياة تلتقي في جوانب معينة وتفترق في جوانب أخرى. ولا يعقل أن يكون هناك أي مظهرين متفقين اتفاقا تاما متطابقا في كل شيء، وإلا أصبحت شيئا واحدا لا مظهرين مختلفين. وعلى ما يوجد بين العقل والإيمان من نقاط التقاء فإنهما يختلفان ويتميزان في نقاط أخرى^(٢٧). والسبب في وجود توتر خفي في التوفيقية هو أنها إذ تؤكد نقاط الالتقاء والانسجام وتبرزها، فإنها تحاول أن تقلل من شأن

نقاط الاختلاف أو تجاهلها مما يؤدي إلى تسرب جرثومتها داخل الصيغة التوفيقية، فتصاب أحيانا بافتقار التوازن وبتطلب عنصر على آخر أو تباعدهما، أو تحول التوفيق الأصيل بينهما إلى نوع من التلفيق والجمع غير المنضبط بتهج ثابت وقواعد محددة. وقد يكون السبب وراء حدوث ذلك التوتر وقوع تغير في مفهوم أحد العنصرين، كأن تتجدد النظرة إلى العقل ووظائفه ودوره. كما فعلت الثورة العقلية - العلمية - الجدلية الحديثة - ولا يعود ذلك العقل بمفهومه الأرسطي الكلاسيكي الثابت الذي توافق معه المفهوم الديني أصلا، عندئذ تختل المعادلة التوفيقية ويتحتم تطوير مفهوم الدين تبعاً لذلك أو التخلي نهائياً عن موقف التوفيق بينهما، كما فعل كثير من المفكرين الغربيين المحدثين.

ولدينا في الفلسفة الإسلامية القديمة دلائل على حدوث مثل هذا التوتر داخل المركب التوفيقى. فقد مر بنا لدى الإشارة إلى مبدأ «التكافؤ» إن «بعض الفلاسفة قد جنحوا بداعي إعجابهم المفرط بالفلسفة، مثلما جنح ابن سينا إلى التفريط في هذا التكافؤ»^(٣٨). فعلى سبيل المثال وصل «الإنسان الفيلسوف» في افتراضات فلسفة الفارابي وابن سينا إلى مرتبة تقارب الكشف النبوي من حيث قدرته على تلقي الحقيقة الكونية تجريبياً بصفة مباشرة. كما يروي التاريخ الفكري للإسلام أن عدداً من الشكوك قد خرجوا من بين صفوف المعتزلة نظير السرخسي (+ ٨٩٩م) وابن الراوندي (+ ٩١٠). ويرجع ذلك إلى المبالغة المفرطة في قدرة العقل الإنساني وخروجه من نطاق الحدود الإيمانية. وهذا محذور وارد لأن العقل البشري من طبيعته التساؤل والتشكك بين حين وآخر، بينما الإيمان من طبيعته الثبات ودوام التسليم. ويمكن أن نضع على الجانب الآخر أبا الحسن الأشعري (+ ٩٣٥م) من داخل التقليد التوفيقى المعتزلى ذاته لنرى في خروجه على هذا التقليد دليلاً على اختلال المعادلة من جانبها الآخر، حيث ارتد عنصر الإيمان ضد وطأة العقلانية واكتفى بأخذ المنهج الحجاجي، دون المضمون، لقيم توفيقية جديدة شكلية، غير متكافئة، يخلب فيها عنصر النقل. ولا تنتمي تبعاً لذلك للتقليد التوفيقى المتكافئ. وهكذا فالتوفيقية مهددة تحت أي ضغط للانحطاط إلى نقيضيهما الكامنين فيها بين عقلانيين مفتقرين للإيمان، وبين إيمانيين عازلين عن العقل.

وفي العصر الحديث عندما أقام الشيخ محمد عبده المركب التوفيقى الجديد بين الإسلام والحضارة الغربية، وبين الإيمان القديم والعلم الجديد، عمل على إقامة التكافؤ والتوازن بين الجانبين لتستقيم فلسفته. ولكن التوتر ظل خفياً فيها إلى أن برز في العلن في صورة تيارين متعارضين انشقت عنهما توفيقيته على أيدي تلامذته، فسار الشيخ رشيد رضا في اتجاه سلفي

حنبلي النزعة، وسار لطفي السيد وقاسم أمين وطه حسين في اتجاه تغريبي علماني، تماماً كما تفرع عن المعتزلة قديماً اتجاه الأشعري من جهة واتجاه السرخسي وابن الراوندي من جهة أخرى فقد: «انطوى تفكير محمد عبده على توتر دائم بين أمرين لا يمكن فهم أحدهما فهما تماماً بالاستناد إلى الآخر، لكن لكل منهما مطلب خاص به لا مفر منه: الإسلام الذي يذهب إلى أنه يعبر عن مشيئة الله.. وحركة المدنية الحديثة التي لا مرد لها، المنطلقة من أوروبا، والأخذ الآن في الانتشار عالمياً.. إلا أنه لم يعتقد يوماً أن بين الاثنين توافقاً مطلقاً * أي أن الإسلام يرضى عن كل ما يرضى عنه العالم الحديث، بل كان يعلم بوضوح لأي منهما الأولوية عند نشوء خلاف حقيقي بينهما... بيد أن التوتر بين الإسلام والمدنية الحديثة كان بعد ذاته توتراً دقيقاً، وكان من الصعب... تعيين الحدود بين طرفيه، فنشأت نزعة دائمة لتخفيف حدته بمحاولة شبه واعية للتوفيق بين وصايا الإسلام، ومفاهيم الفكر الحديث... على أنه ظهر، لدى الذين حاولوا الحفاظ على التوتر الذي أبرزه محمد عبده، تحول تدريجي في العلاقة بين عنصريه... فكان من الطبيعي أن يهتم بعض أتباعه بناحية من تفكيره، وبعضهم بناحية أخرى فنتج عن تشديد كل منهم تشديداً زائداً على ناحيته اختلال في التوازن الذي أقامه محمد عبده وهكذا اتجه فريق من أتباعه، في السنوات التي تلت وفاته ويثأثير من إلحاحه على جوهر الإسلام الثابت ومتطلباته الطلقة، اتجاهاً شبيهاً باتجاه السلفية الحنبلية، بينما قام فريق آخر بتحويل إلحاحه على شرعية التغيير الاجتماعي إلى فصل الدين عن المجتمع، والاعتراف لكل منهما بقواعد خاصة به (٣٩). هذا بالإضافة إلى ما يلحظه الباحثون من ظهور بوادر شككية في الحياة الخاصة لكبار التوفيقيين المحدثين مثل الشيخ محمد عبده وعباس محمود العقاد على ما يظهرانه من بلاء حسن في الدفاع عن الدين (٤٠).

غير أن هذا الاختلال في التوازن التوفيقى لا يحدث دائماً لأسباب فكرية خالصة. فاختلال البنية الاجتماعية التي يستند إليها هذا الفكر يمكن أن يتعكس تأثيره عليه، فقد حدث هجوم الغزالي على الفلاسفة في وقت بدأ فيه ضغط مزدوج على المجتمع الإسلامي المتحضر المستقر من الأتراك السلاجقة في الشرق، ومن الصليبيين في الغرب. وانهارت توفيقية محمد عبده تحت ازدياد الضغط الأوروبي السياسي والثقافي، كما استعادت هذه التوفيقية توازنها في العقد الرابع من هذا القرن (حوالي ١٩٢٦) باستعادة الشرق العربي لتوازنه الذاتي في وجه أوروبا. وهذا الملحظ يوحي بأن التوفيقية ليست فلسفة متجردة خالصة تبحث عن الحقيقة أياً كانت وأياً جاءت نتيجتها (disinterested) وإنما هي موقف فكري ملتزم ومنحاز إلى غاية محددة منذ البدء.

* لو كان بينهما توافق مطلق لأصبحا شيئاً واحداً. إن التوفيق - الذي يتضمن التسليم بوجود قدر من التعارض بين الأطراف - هو مركب دقيق من التوازن يختلف عن حالة التوافق المطلق.

فالتوفيقى ملتزم بتأكيد وحدة الحقيقة وهو ينتقى بعناية دلائل الاتفاق والانسجام ويستبعد أو يحور أو يؤول نقاط الاختلاف والنضاد، وهو يسخر المنهجين العقلي والإيماني لتحقيق غايته بطريقة حجاجية أكثر منها إثباتية أو برهانية.

٤. ينجم عن ذلك أن التوفيقية فلسفة ازدواجية ذات منهجين في البحث والنظر وذات نظامين فكريين مختلفين في الطبيعة والمضمون. فمن حيث المنهج تستخدم الاستقراء والتحليل العقليين من ناحية، وتلجأ إلى التسليم بالحقائق الإيمانية عند درجة من البحث، من ناحية أخرى. ومن حيث نظامها الفكري هي دائما منشطرة بين نظامين: نظام إيماني تسليمي صوفي باطني ونظام عقلي تحليلي نقدي موضوعي^(٤١). أو بلغة عصرنا الحديث هي منشطرة بين الفلسفة المثالية والفلسفة المادية تضع عيناً على هذه وعيناً على تلك. ولعل الشيخ محمد عبده عندما أشار إلى تكامل منهجي التوفيقية قد عرض بون قصد لهذه الازدواجية في رؤيتها للأشياء: «... فهما عينان للنفس تنظر بهما - (العقل والوجدان) - عين تقع على القريب، وأخرى تمتد إلى البعيد، وهي في حاجة إلى كل منهما ولا تقتنع بإحدهما حتى يتم لها الإنتفاع بالأخرى»^(٤٢). ولكن هذا لا يستقيم مع التحديات المنهجية التي تلتزم بها الفلسفات الحديثة. فهذه الفلسفات تقرر لنفسها أولاً نظرية خاصة للمعرفة تنطلق منها وتبنى على أساسها نظامها الفكري. وهذه النظريات المعرفية لا بد أن تؤسس إما على نظرة مادية أو منطلق روحي مثالي^(٤٣). ولكن التوفيقية تستمر في تجنبها لهذا الحسم في نظرية المعرفة مما يزيد من صعوبة وضعها وخراجه موقفها في الفكر الحديث. فإذا كان قد أمكنها الجمع - قديماً - بين عقل يوناني مؤمن بطبيعته وبين عقيدة دينية إيمانية، فإن أزمتها اليوم أكبر وأعمق وهي تحاول الجمع بين عقل تجريبي علمي مادي متشكك وبين عقيدتها الإيمانية الموروثة. خاصة وأن العقل الأوروبي الحديث ذاته قد انطلق من نقض توفيقية مماثلة هي التوفيقية الكاثوليكية كما تحدت على يد توما الأكويني. فكيف يمكن بعد عصور من الاستقلال المنهجي والاعتقادي أن يتم التكيف في تركيبة توفيقية جديدة بين هذا النوع من العقلنة العلمية التجريبية وإيمان ديني لديانة سامية أخرى من خارج نطاق التقليد الأوروبي^(٤٤)؟

إن المهمة في غاية الصعوبة والدقة، غير أنه لا يمكن الجزم من ناحية أخرى بأنها مستحيلة لأن الفكر الأوروبي المعاصر ذاته أخذ يقدّم إرهابات توفيقية في العقود الأخيرة (ومنذ مطلع هذا القرن) مثل فلسفة برجسون (١٨٥٩ - ١٩٤١) والفلسفات اليهودية المؤمنة^(٤٥). وفلسفة توينبي الجامعة بين القوانين الموضوعية والرؤية الدينية. وفلسفة جاك ماريشان (النومانية الجديدة).^(٤٦) وذلك بعد تراجع الثقة المطلقة بالعلم كمنهج أوحده في النظر إلى الأشياء والكون.

التوفيقية: خلاصة وتعريف

تخطيا للثنائيات المعتملة بتضادها في الإنسان والتاريخ والوجود ما دون الإلهي بأكمله. تبرز التوفيقية نزعة محورية في الحضارة العربية - الإسلامية، لتؤكد مبدأ «وحدة الحقيقة» رغم اختلاف تجلياتها ونضاد عناصرها وتعدد سبل الوصول إليها، وذلك تحقيقاً مثل التوحيد المفزح المجرد، واقترباً من كماله الأمثل.

ولأن تحقيق التوحيد المصفي الأكمل محال في هذا العالم المنقسم على ذاته، فإن التوفيقية تعدو نقطة على الطريق الأوسط بين الثنائية والوحدانية، فتجاوز الحالة الأولى، وتقارب الحالة الثانية - نزوعاً - دون أن تطابقها واقعاً، فكانها وحدانية بالقوة لا بالفعل.

ونتيجة لهذه المنزلة بين المنزلتين (والتعبير من وضع الفكر المعتزلي التوفيقية)، تبقى التوفيقية منزلة معبرة في جانب منها عن توقها الملح للتوحيد، بينما يشي جانبها الآخر بلصلها الثاني (بما يحمله من بذور التناقض الكامن الذي تم تلطيفه) وهي صوتاً لتوازنها في وجه هذا الخلل تحافظ بدقة على ازدواجها القيمي، أي على تكافؤ عناصرها المتباينين ليتعادلا في ميزان الحقيقة الواحدة ويثبتا كلفتيه.

غير أن جدلية العناصر في التاريخ، لا تسمح بثبات الكافؤ وتعادله إلى مالا نهاية - وذلك ما لم يستوعبه الفكر التوحيدي بعد - فيختل لذلك التوازن تدريجياً وتعاني التوفيقية توترها المضمر في محاولتها الإبقاء على بوتقتها التصالحية الجامعة، حتى إذا اشتد الصراع الداخلي، غير المعترف به، انشطرت إلى عنصرين النقيضين وراحت ضحية نظرتها التفاضلية التصالحية التي تقلل من خطورة واقع التضاد في الوجود، فينقلب بعد طوال الكبت هادماً مركباتها في الصميم.

ولكن ضرورة الحفاظ على تماسك الكيان الحضاري الذي تأسس على قاعدة التوفيق، تحتم نشوء دورة جديدة، أعمق وأوثق، لتجاوز الانشطار وإعادة الوحدة.

وتواجه التوفيقية امتحانها العسير في عصور الاضطراب والثورة والتحولات السريعة، بينما تحقق سيادتها وازدهارها في عصور الاستقرار والوفاق والاستيعاب الحضاري السلمي.

إنها تعبیر عن روح تلك العصور التي قال عنها هيغل في فلسفته للتاريخ: *Periods of* (١٧) *Harmony, When the antithesis is in abeyance* أي عندما يكون عامل النفي والنقض في حالة تعطيل أو تجميد.

وهكذا فالتوفيقية تؤكد مع الجدلية الديالكتيكية على حقيقة الوحدة النهائية بين الأشياء، دون أن تتقبل تأكيدها الموازي على حقيقة الصراع. فتنمائل معها في مرحلتها النهائية، مرحلة نفى النفي Negation of the negation (حيث يتم تخطي التناقض وتحقيق الانسجام) بينما لا تشاركها الإقرار - بداية - بواقع التناقض الكامن، أصلاً، في طبائع الأشياء..

وإن جعلتها خاصيتها هذه تعبيراً فكرياً عن تعايش العناصر والقوى المتباينة في عصور الانسجام والاستقرار والانفتاح والتسامح، فإن هذه الخاصية ذاتها تجعل منها أيديولوجية لحالات اللاحسم الاضطراري - في الفكر والمجتمع، والسياسة والحضارة - خلال عصور المواجهات والحسم بما تتطلبه من اختيارات حاسمة لا تحتمل المصالحة والتوفيق والتوسط بين الأضداد والتناقض المتصارعة. وهذا ما تمثله في الأغلب التوفيقية العربية - الإسلامية الحديثة في مختلف مستوياتها وتجلياتها - دينا وسياسة واجتماعا - حيث تعتمل في طبيعة هذه المنطقة شبكة متداخلة ومعقدة من التناقض والأضداد (بين الدين والقومية، بين القومية والوطنية، بين الوطنية والطوائفية، بين الشريعة والعلمانية، بين العقلانية والغيبية، بين الشرق والغرب، وبين مختلف المذاهب والقبائل والأقاليم والأوطان والأديان، في منطقة يجمعها الإرث المشترك ويجزئها الواقع المتعدد وتجاذبات العالم المحيط) بما يجعل اجترار الحسم التاريخي فيما بينها أقرب إلى المحال. فتأتي التوفيقية لتمثل بامتياز أدهى وأحس هذا التوتر والانشطار، وذلك ما يجعلها - بامتياز - أيديولوجيا اللا حسم في الحياة العربية الحديثة.

الهوامش

- (١) الفارابي، الجمع بين رأيي الحكيمين، مطبعة السعادية بمصر، ص ١.
- (٢) ابن رشد، فصل المقال، ٣٣.
- (٣) ابن رشد، فصل المقال، ٥٢.
- (٤) المصدر ذاته، ٣٢.
- (٥) ابن تيمية، موافقة صريح العقول لصحيح المنقول، مطبوع على هامش كتاب منهاج السنة النبوية، طبع بولاق ١٣٢١هـ ج ١ - راجع ص ٢-٤ بشأن تعرضه لرأي الفلاسفة التوفيقيين.
- (٦) محمد عبده، الإسلام بين العلم والحديث، ط الهلال، ١٩٦٠، ص ٢٠، ٢٠٤.
- (٧) المصدر ذاته، ١٨٨، ١٩٧، ٢٠١.
- (٨) محمد عبده، رسالة التوحيد، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٦٦، ص ١٥٤، ١٥٩.
- (٩) رسالة التوحيد، ١٥٦.
- (١٠) محمد عبده، دروس من القرآن الكريم، دار الهلال، ١٩٥٩، ص ١١١.
- (١١) محمد عبده، رسالة التوحيد، ص ٦٤.
- (١٢) فرج أنطون، ابن رشد وفلسفته، مجلة الجامعة، الاسكندرية، ١٩٠٣، ص ٢٤.
- (١٣) أنور الجندي، المعارك الأدبي، ص ٤٥١-٤٦٤.
- (١٤) المصدر ذاته ص ٤٥٦ - وقد وردت هذه العبارة في مقالة منشورة لطفه حسين في «المسألة الأسبوعية» بتاريخ ١٩٢٦/٧/١٧.
- (١٥) محمد لطفي جسة تاريخ فلاسفة الإسلام في الشرق والغرب ص ١٧٧، ١٨٢.
- (١٦) المصدر ذاته ص ١٧٧.
- (١٧) ذهب أحمد أمين إلى أن حركة المعتزلة من أبرز مظاهر الإبداع الثقافي في الحضارة الإسلامية، كما اعتبر القضاء عليها، سياسياً على يد المتوكل ثم فكرياً على يد الأشعري، من أبرز أسباب عقم هذه الحضارة وموتها - انظر: أحمد أمين، ظهر الإسلام، ج ٤، ط ٢، ص ١٩٢. ويكتب د. أحمد فؤاد الأهواني في مذهب أحمد أمين «... أعلن فيما يقتض بالدين عدة آراء تعد ثورة حقيقية في هذا الميدان، أولها الرجوع إلى مبادئ المعتزلة أي تفسير الدين بالعقل، والثاني فتح باب الاجتهاد حتى لا نظل عبيداً لأبي حنيفة والشافعي ومالك وابن حنبل...» - انظر مقدمة المصدر ذاته، ص ١٤. ويقول عنه في موضع آخر: «جاءه بالانتصار لمذهب المعتزلة، أهل العقل في الإسلام، ونادى بالرجوع إليه مع أن المسلمين عارضوا ذلك المذهب منذ القرن الرابع، وحكموا على أصحابه بالكفر» - المصدر ذاته، ص ١١، (من المقدمة بقلم د. أحمد فؤاد الأهواني).
- (١٨) د. محمد البهي، الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، ج ٢، ص ١٤-٢٤ وهو في هذا الكتاب يدرس الظاهرة التوفيقية في إطارها الكلامي - الفلسفي القديم. وانظر د. محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث، ط ٢، ص ٢٨١-٢٨٢ وهو في هذا الكتاب يعرض لما يمكن أن تستويجه الفكرة التوفيقية من مفاهيم حديثة لبناء منطلقها الفلسفي في إقامة التوازن والتعادل بين ثنائيات الوجود وتناقضه. ومنعروض لذلك في موضعه من سياق هذا الفصل، مكتفين هنا بالإشارة في مضمون تطور مدلول المصطلح التوفيق في لفظ.
- (١٩) راجع مثلاً: توفيق الحكيم، تعادلية، ص - وأيضاً: محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث، ص ٢٨٥-٢٨٦.
- (٢٠) د. عبد المجيد محاسب، الاتجاهات التفسيرية في العصر الحديث، ص ١٠٢، ١٦٦، ٢٢٩.
- (٢١) د. صادق العظم، نقد الفكر الديني، ٢١، ٢٢، ٤١، ٤٢.
- (٢٢) د. محمد البهي، الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، ١٤٦/١.
- (٢٣) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط ٢، ص ٢٠٧.
- (٢٤) A.J. Arberry, Revelation and Reason in Islam, P.7.
- (٢٥) لسان العرب، ط معنلة، خياط ومرعشلي، ٢١٢/٤.
- (٢٦) LA LANDE, Vocabulaire, P.1087.
- (٢٧) Bertrand Russel, History Of Western Philosophy, P.327.

(٢٨) شارل مالك: المقدمة، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢٩) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص ٣٢٦.

(٣٠) العلائي، المرجع، ١/ ٢١٧-٢٢٨.

(٣١) H.A.R. Gibb, Mohammedanism, PP. 1856-31.

(٣٢) يقول الشيخ محمد عبده «تقرر بين المسلمين كافة، إلا من لاقته بعقله ولا يدينه، أن من قضيا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل كالعلم بوجود الله وبقدرته على إرسال الرسل وعلمه بما يوحي به إليهم، وإرادته لأختصاصهم برسائله. وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم معنى الرسالة، وكالتصديق بالرسالة نفسها. كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء، قد يغلو على الفهم فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل» - انظر: محمد عبده، رسالة التوحيد: ص ٢٠-٢١.

(٣٣) كان كل من ابن الأوندي (٩١٠م) وأبي بكر الرازي (٩٢٥م) مؤمنين بالله وبقدرته للعقل - وحده - على بلوغ معرفته. من هنا إخالهما بالكافؤ بين العقل والوحي لصالح الأول. وشكهما في «وحدة الحقيقة» القائمة على التقاء حقيقة العقل وحقيقة الوحي في وحدة نهائية شاملة هي مصدر الاتين - راجع: ماجد فخري، تاريخ الفلسفة الإسلامية: ص ١٢٥-١٢٦.

(٣٤) ماجد فخري، ص ٣٧٦-٣٧٧.

(٣٥) ماجد فخري، ص ٣٧٧-٣٧٨.

(٣٦) محمد البهي، الجانب الإلهي في التفكير الإسلامي، ج ٣ ص ٩٥-٩٦ ويضيف في كتاب آخر «التوازن (وهو تعبير آخر عن التكافؤ) الذي يطلبه الدين هو التوازن في الفرد بين شأنيته» وعن النسخ: «من الانحراف أن يلغي فيه المتقابل، أو الثانية، لأنها من طبيعته... كما أنه من الانحراف من طبيعته أن يترك فيه أحد طرفي التقابل يطفئ على المقابل... أي أن التكافؤ هو شرط استقامة التوفيق فوق قاعدة الثانية - انظر: محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٣٧) جدير بالتنويه أن التقليد الفلسفي الإسلامي، على غلبة نزعة التوفيق، لم يزل من فلسفة فلانل نهجوا إلى الفارق بين الدين والفلسفة وإلى عقم التوفيق بينهما. فابن سليمان بن بهرام العجمستاني (٣٩١هـ) الذي يروي عنه أبوحيان التوحيدي في «المقابس» والامتاع والؤاسفة - يرى: «أن الفلسفة حق ولكنها ليست من الشريعة في شيء». والشريعة حق ولكنها ليست من الفلسفة في شيء. وإن أخوان الصفا، أحطوا بمحاولتهم التوفيق بينهما: «فقد ظفوا ما لا يكون ولا يمكن ولا يستطيع ظفوا أنه يمكنهم أن يمشوا الفلسفة في الشريعة وأن يمشوا الشريعة في الفلسفة وهذا مرام نوبه حدد... فها بسط لنا ويبطل كيفية. انظر: محمد يوسف موسى، بين الفلسفة والدين، ص ٦٧-٦٨.

(٣٨) ماجد فخري، ٣٧٨، وأيضاً ص ١٩٤.

(٣٩) الكبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ص ١٩٨-٢٠١ (الترجمة العربية).

(٤٠) يشير الكبرت حوراني إلى شهادات معاصرة لمحمد عبده حول لحاحات شكية في حياته الاعتقادية - المصدر ذاته: ص ١٧٥-١٧٦. كما يشير فتحي رضوان في كتابه «عصر ورجال» ص ٢٢٩-٢٣٠ إلى آراء تحريرية شكية للعقاد يعكس ما يعبر عنه في «إسلامياته». وهذه ناحية جذيرة بالدرس وقد تدلنا على مزيد من الفوارق الخفي في فكر التوفيقيين. (راجع خاتمة البحث).

(٤١) «أو كما قال صادق العظم يجب الإشارة إلى ظاهرة عامة تزدهر كلما وقع في تاريخ الفكر الإنساني نزاع وحدام بين نظامين فكريين مختلفين في تصويرهما للواقع والكون والإنسان. وهي ظاهرة الفكر التوفيقى... صادق العظم، مصدر سابق، ص ٢١.

(٤٢) محمد عبده، الإسلام بين العلم والدنية، ص ١٨٧.

(٤٣) لقد تعارضت المادية والروحية في كل عصر، ولكن لعل هذا التعارض لم يبلغ من الشدة في وقت ما بلغه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكان الطابع الذي يميزه «يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص ٣٤٠. وانظر أيضاً معالجته لقضية الصراع بين المادية والمثالية ومحاولة تطبيقه على الفلسفة الإسلامية. ذ طيب تيزيني، رؤية جديدة للفكر العربي، ص ٩.

(٤٤) إن التوفيقية الإسلامية الحديثة ستجد مخرجاً لهذه الإشكالية بالقول إن الإسلام بين العقل بخلاف غيره من الأديان، ولذلك فهو يفرد بالتوافق مع العلم دونها. وسنعرض في الفصل الختامي لتحليل هذه المسألة.. ونكتفي هاهنا بالقول أن في الإسلام أيضاً قضايا إيمانية وإعجازية غيبية لا تخضع بدورها لتحكيم العقل.

(٤٥) وليس صدفة أن تكون البرجسونية والوجودية موضع قبول واسع لدينا، يقول د زكي نجيب محمود: «استطيع أن استلثني من تيارات الفلسفة المعاصرة تياراً واحداً، بين نظريته ونظريتنا وشائج قريب هو تيار الوجودية المؤمنة... والكاتب هذه السطور تجربة حية في ذلك. لقد انتهت به ثقافته (الإنجليزية) في ميدان الفلسفة إلى اختيار أحد التيارات العقلية

العلمية. هو ثيار التجريبية العلمية. ويكتب في شرحه الكتب والفصول لكنه لاحظ عن كثب كيف كانت تصادف تلك النزعة التحليلية العقلية غير أهلها. فإذا تحدث في الوجودية أو في فلسفة برجسون مثلاً، فهذا ترفف الأذان لتسمع - النظر: زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، ص ٢٨٤.

(١٦) لقد اشتهر توينبي في الشرق العربي لموقفه العادل من قضية فلسطين. إلا أن فلسفته التوفيقية لها بريقها أيضاً لدى المفكرين العرب. أما التومانية الجديدة فقد تكون لها رافد عربي مسيحي على رأسه يوسف كرم وشارل مالك. انظر عرضاً وبقداً لفلسفتي توينبي وجاك مارييتان في: تشارلز فريكل، أزمة الإنسان الحديث، ص ٥٢-٨٠، ١٦٩.

Hegel, Philosophy of History, P. 27. (١٧)



التمقيب

د. ناصيف نصار*

إن قراءة بحث الدكتور محمد جابر الأنصاري حول «النهج التوفيقي... إشكالية اللاحسم في الفكر والواقع» - وهو مستمد من الكتاب الذي يحيل عليه وقد صدر العام الماضي تحت عنوان «الفكر العربي وصراع الأضداد» - تضعنا أمام باحث يتناول موضوعه بجدية تامة، بأسلوب علمي واضح، ويهدف نقدي واضح أيضاً، ويعبر عن آرائه بكل صدق وصراحة، فالأنصاري يدرس «الظاهرة التوفيقية» في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، لا لمعرفة مبادئها ومظاهرها وتفصيلاتها ومراحلها وحسب، بل لتجاوزها والتخلص منها، لأنها ليست الاتجاه الفكري المجدي لمعالجة مشكلات العرب، وقد توصل بالفعل إلى نظرة واسعة تضع التوفيقية العربية المحدثّة في إطارها التاريخي العريض، سواء من جهة الجذور البعيدة والتوفيقية العربية القديمة أم من جهة الوضع الحضاري العالمي الذي يعيش العرب مشكلاتهم تحت ضغطه وتأثيره: التوفيقية العربية المحدثّة التي تحدت معالمها في أعمال الشيخ محمد عبده سادت الفكر والواقع العربيين منذ أواسط الثلاثينيات حتى اليوم. وقد منعت سيادتها انتصار الاتجاه السلفي بأنواعه المختلفة وحالت دون حسم الصراع لمصلحة الاتجاه التحديثي العلماني، بفروعه المختلفة، ولم تكن سيادتها هذه، في النهاية، سوى تغطية لحالة أزمة مستمرة، يسميها الأنصاري «حالة اللاحسم وعدم القدرة عليه بين الأضداد والنقائض في الحياة العربية المعاصرة وما يحيط بها من واقع إقليمي ودولي». والمقصود بالأضداد والنقائض هو جملة من الثنائيات مثل العقل والإيمان، العلم والدين، التراث والمعاصرة، الدين والقومية، القومية والقطرية، العدل والحرية، الرأسمالية والاشتراكية، الشرق والغرب، إلخ. فلا أحد الطرفين تغلب على الآخر ولا التوفيقية أنتجت «منهجاً جديداً» يستوعب تناقض الأطراف المتشابكة، ويقوم بناء صلباً قادراً على مواجهة الأزمات وتخطيها. وهذا واقع سيء، يجعل العرب مكبلين في حالة توثر وتمزق وازدواجية وعجز لا تطاق.

هذه النظرة الواسعة تعطي الانطباع بأن التوفيقية هي التعبير عن الخط الرئيسي الثابت المستمر في تاريخ الفكر العربي منذ ظهور الإسلام إلى اليوم، وخاصة إذا فهم الإسلام نفسه

كتوفيق توحيدى نهائى بين اليهودية والمسيحية، وبإنهاء، على الرغم من الأزمة التي هي فيها اليوم وخلافاً لما يبتغيه المؤلف، قابلة للتجاوز. وفي مواجهة هذا الانطباع، يبدو لنا من المناسب تسجيل الملاحظات الآتية.

١- تدور أعمال هذه الندوة حول «الفكر العربي المعاصر» على أساس أن المعاصر يمتد على النصف الثاني من هذا القرن الذي دخل في نهاياته، ويبدو أن المؤلف لا يعبر العقود الثلاثة الأخيرة اهتماماً كبيراً في بحثه. الساداتية والبعثية ليسنا وحدهما في ساحة التوفيقية بعد موت عبد الناصر. فقد ظهرت بعد انهيار الناصرية كتابات عديدة يمكن تصنيفها وفقاً لمعايير المؤلف نفسه، في باب الاتجاه التوفيقي. هذه الكتابات التي تأتي في مقدمتها كتابات حسن حنفي ومحمد عابد الجابري، لا يمكن تجاهلها في معرض دراسة تقييمية للاتجاه التوفيقي في الفكر العربي المعاصر: ماذا قدمت بالنسبة إلى المرحلة السابقة؟ وماهي قيمة أطروحاتها وصيغها التوفيقية بالنسبة إلى الفكر أولاً وبالنسبة إلى الحركة الحضارية التي لابد للشعوب العربية من خوضها بأسلحة نافعة؟ إن التحليل النقدي للتوفيقية العربية المعاصرة في مرحلة العقود الثلاثة الأخيرة لا يقل ضرورة وأهمية عن التحليل النقدي لمرحلتها السابقة، إذ إنه هو الذي يمكنه أن يؤدي إلى ما يبتغيه المؤلف من إظهار ضعفها الجذوي وعدم جدواها، ومن تبين ضرورة التخلي عنها بترك الصراع مفتوحاً وفقاً للرؤية الجدلية الهيغلية للتاريخ.

٢- ولكن ماهي التوفيقية بالضبط؟ وهل هي اتجاه فكري متميز كالفلسفة والتحديثية اللتين يبدو أنها تتوسط بينهما؟

تتحدد الفلسفة في الفكر العربي الحديث والمعاصر كرد على الجمود والانحطاط والانحراف في الحياة الدينية الإسلامية في مواجهة تحديات الحضارة الغربية، فهي إذن اتجاه ديني إسلامي إصلاحي يرمي إلى بعث الحياة الدينية لدى المسلمين عن طريق اتباع نهج الجيل الأول في تاريخ الإسلام، وبما أنه كما يشير المؤلف لا يوجد «سلفية تراثية حصرية مطلقة» فقد جاءت الفلسفة الإسلامية في الفكر العربي الحديث والمعاصر توفيقية بدرجة أو بأخرى، في علاقتها بالواقع الحضاري العالمي، في هذا المعنى تتحدد التوفيقية كصفة لتحرك الفكر الديني الإسلامي في مواجهة تحديات الحضارة الغربية، ولاتشكل اتجاهاً إلا ضمن هذا الفكر، فتميز من قبلها ويمارسها بشكل واسع ممن يرفضها أو يمارسها بشكل ضيق، وهكذا تتميز الإصلاحية الإسلامية التوفيقية عن الإصلاحية الإسلامية الأصولية وعن الإصلاحية الإسلامية التحررية أو التقدمية، وهذا يعني أن التوفيقية موقف ومنهج وإذا كانت اتجاهاً فليست اتجاهاً أصلياً بل هي

اتجاه فرعي، فلا يمكن وضعها والسلفية على مستوى واحد. وفي الواقع كان الشيخ محمد عبده توفيقياً على أساس سلفية واضحة، ولم يكن توفيقياً خارجاً عن السلفية، وقد يستغني التفسير للقرآن والسنة عن ثراث «السلف الصالح»، ويبقى مع ذلك توفيقياً، فالامر متوقف على كيفية التعاطي من موقع الإيمان مع الرؤية الإسلامية للكون والإنسان ومع حقائق العصر الحاضر وتحدياته. أما الخطوات التي تولى التوفيقية كمنهج فكري ضمن دائرة الفكر الإسلامي فهي كما يشرح المؤلف في ضوء المصطلحات الإنكليزية، انتقاء، ثم مصالحة، ثم وفاق. غير أن هذه الخطوات الإجرائية لا تخص التوفيقية في الفكر الديني وحده، فما قلناه عن العلاقة بين التوفيقية والسلفية يصح على العلاقة بين التوفيقية وبين اتجاهات فكرية أخرى مثل القومية والليبرالية والشيوعية. فكل واحد من هذه الاتجاهات يمكنه أن يكون توفيقياً في علاقته مع الواقع والحقائق التي يتفاعل معها. فيمارس الانتقاء ثم يبحث عن المصالحة ثم يصوغ الوفاق ويعطيه، ولكنه في هذا كله لا يخرج عن نفسه إلى اتجاه آخر مختلف عنه، فإذا كانت الناصرية توفيقية، بل «ثورة في التوفيقية» على حد تعبير المؤلف، فإنها لم تخرج بذلك عن كونها - أصلاً - أيديولوجية قومية عربية.

إذا صح هذا التحليل، فإنه يمكننا أن نستنتج أن التوفيقية لا تنتمي إلى حقل المفاهيم الذي تنتمي إليه مفاهيم السلفية والليبرالية والشيوعية والقومية وما أشبه، بل تنتمي إلى حقل آخر تقع فيه مفاهيم مثل الراديكالية والنقدية والاستيعابية والتأويلية، وضمن هذا الحقل ينبغي دراستها ونقدها.

وفي الحقيقة، ليس المؤلف بعيداً عن هذا الاستنتاج، غير أن طريقة طرحه توحي بأن التوفيقية اتجاه وسط بين السلفية والتحديثية، في حين لا يوجد بين التحديثية والسلفية اتجاه ثالث محدد هو التوفيقية. ففي الواقع، توجد اتجاهات سلفية واتجاهات تحديثية تمارس التوفيقية بدرجة أو بأخرى، كما توجد اتجاهات سلفية واتجاهات تحديثية تحاول أن تتجاوزها.

٣- وفي الاتجاه نفسه، يصعب القول بأن التوفيقية مذهب أو فلسفة. إذا كان هم التوفيق بين الحكمة والشرعية أي بين الفلسفة والدين موجوداً في التراث الفلسفي العربي القديم، فذلك لا يعني أن التوفيقية مذهب فلسفي متميز بين المذاهب الفلسفية، لقد اختلف الفلاسفة العرب القدماء في التوفيق بين الفلسفة والدين بنسبة اختلافهم في مذاهبهم الميتافيزيقية والابستمولوجية. فليس من الممكن القول بأنهم كانوا متفقين في مذهبهم التوفيقية ومختلفين في مذاهبهم الميتافيزيقية والابستمولوجية. وما يطرحه المؤلف من محاولة لتحديد الأسس الفلسفية

للمذهب التوفيقي ينطبق على حالة ابن رشد أكثر من غيرها من الحالات. فقد استخلص المؤلف أربعة مبادئ، يقوم عليها المذهب التوفيقي هي: وحدة الحقيقة، وتكافؤ طرفي التوفيق والتوتر الخفي والازدواجية في المنهج والنظام، فماذا تعني هذه المبادئ، بالنسبة إلى فيلسوف كالفارابي؟ لاشك في أن فلسفة الفارابي تخطوي على مبدأ وحدة الحقيقة، ولكن أين هو التكافؤ فيها بين الفلسفة والدين؟ اليس الوحي عند الفارابي في مرتبة المخيلة، لا في مرتبة العقل؟ ومادام الأمر كذلك، فإن أسباب التوتر بين الفلسفة والدين ليست بذات شأن، والازدواجية ليست بين العقل والإيمان، ولا بين المثالية والمادية، بل بين مرتبة في المعرفة وبين مرتبة أدنى منها، وابن رشد نفسه هل يقول فعلاً بتكافؤ الحكمة والشرعية؟ ألا تعني نظريته في مراتب الناس، وفي مداركهم، وفي التأويل أن التوازن بين الحكمة والشرعية غير كامل؟

ليست التوفيقية مذهباً فلسفياً بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل هي منهج يمكن أن يلجأ إليه الفكر الديني كما يمكن أن يلجأ إليه الفكر الفلسفي، وكذلك الفكر الأيديولوجي، لاعتبارات مختلفة، ولعل المؤلف أراد إظهار تهافت هذا المنهج في معرض استخلاص وتحديد أسسه الفلسفية، فأكد أنه من جهة يقوم على مبدأ وحدة الحقيقة، ومن جهة ثانية، يقوم على «ازدواجية ذات منهجين في البحث والنظر وذات نظامين فكريين مختلفين في الطبيعة والضمور». وفي الواقع، إذا كانت هذه الازدواجية من الأمور التي كان يمكن التفكير فيها وتحملها في القرون الوسطى، يوم كانت الحضارة العربية الإسلامية قوية وسيدة نفسها، ويوم كانت الفلسفة الميتافيزيقية توحيدية النزعة، فإنها من الأمور التي يصعب جداً الدفاع عنها في عصر تفوق الحضارة الغربية وسيادتها على العالم ونزعتها التعددية، فالتوفيقية بما هي ازدواجية تعني في الواقع كما يقول المؤلف: إن الإنسان العربي المعاصر كائن معزق داخلياً يعيش تراجيديته تحت قناع التوفيق. ولا حياة له بصورة سليمة من دون تحطيم هذا القناع. فهل هذا التحطيم ممكن؟ وكيف؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي يتجه إليه تفكير المؤلف. فما هو جوابه عنه؟ وما قيمة هذا الجواب؟

٤- إذا اعتبرنا العوامل والشروط التي براها الأنصاري خلف الظاهرة التوفيقية وحولها في الفكر العربي الحديث والمعاصر، وحصرنا النظر في كيفية بحثه للتخلص منها فإننا نجد أنفسنا مدفوعين إلى الاقتناع بأن التخلص منها غير ممكن. أ- ثمة تراث توفيقي، طويل عريض، يجذب الفكر العربي المعاصر إلى مسالكه. ب- ثمة أنظمة متداخلة في المجتمع العربي تقوم على نزعة التوفيق وتقمع كل دعوة إلى الصراع الحر المفتوح بين المتعارضات. ج- يتخذ تفوق الحضارة الغربية شكل هجوم عدواني على الحضارة العربية الإسلامية ويستثير التوفيق كطريقة لحماية

الذات من دون خروج من العصر. د- التحولات المفروضة على العرب أن يقوموا بها دفعة واحدة وهي ثقافية واقتصادية وسياسية تستدعي أنواعاً من المهادنة والتسوية والحلول الوسطى في ظل الظروف الإقليمية والدولية القائمة هـ- العقلية التوفيقية تتألف من صفات التوكل والمرونة والاعتدال، وتصلح غطاء للمخادعة والتظاهر والكاذب والمراوغة والتمويه والتنصل من المسؤولية. أمام هذه العوامل والشروط لابد للتوفيقية من أن تظهر كأنها الطريقة الوحيدة المتاحة أمام الفكر العربي المعاصر بمستوياته النظرية والعملية. وفي الواقع، يتوصل الباحث إلى هذا الاستنتاج حيث يقول، واصفاً وضع الإنسان العربي المعاصر انطلاقاً من واقعه الوطني المخلخل: «هذا الإنسان العربي المعاصر قدره المائل إذن يجعله كالعنكبوت الذي ينسج حول ذاته شبكة من النسيج التوفيقي متعددة الخيوط والبطانات والألوان». ولكنه مع ذلك يرفض التسليم بهذا القدر، يرفض أن يبقى الإنسان العربي أسير «النسيج التوفيقي العنكبوتي». فكيف يمكنه والحالة هذه أن ينقل رفضه من المستوى الميداني إلى مستوى التحقيق الفعلي؟

نستطيع أن نستخلص من نص الباحث أن رفض التوفيقية والمخلص منها مهمة مطروحة على «الإنسان العربي المعاصر» بصفة عامة. أما دور المثقف بوصفه باحثاً وقائداً رأي فإنه لا يحظى بتحليل خاص، مع أن المشكلة هي في الدرجة الأولى «مشكلة فكرية»، والندوة الراهنة تطرحها وتناقشها كمسألة فكرية. وإذا تجاوزنا هذه النقطة فإننا نجد أن الباحث يطرح أمام الإنسان العربي المعاصر طريقين للتخلص من التوفيقية. الأولى هي طريق «التفاعل الجدلي الحر والمفتوح بين التعارضات المختلفة إلى أن ينشأ مندمج حقيقي جديد بينها». والثانية هي طريق «العودة إلى براءة الذات الحرة». الطريق الأولى تلتقي مع ما هو معروف تحت مبادئ حرية التفكير والديمقراطية والجدلية الاجتماعية والتعددية، ولا اعتراض لدينا من جهتها إلا على الذين، وهم أكثر، يكتفون بالإشارة إليها ولا يفعلون شيئاً لإثباتها وترسيخها في الفكر والسلوك. علماً بأن المهمة شاقة ومعقدة سواء على الصعيد النظري أم على الصعيد العملي. أما الطريق الثانية فإنها تنطلق مما هو أبعد من شكل التعامل مع الثنائيات المتعارضة، إذ أنها تطرح نفي تلك الثنائيات المتعارضة نفسها كنساس للتفاعل الجدلي وتأسيس هذا التفاعل على معطى آخر هو «براءة الذات الحرة وفطرتها». ونظراً لأهمية هذا الطرح فإننا سنتوقف عنده في ملاحظة خاصة.

٥- يقول الباحث: «إن الغرب غريب عن العربي بحكم المكان والماضي غريب عن العربي المعاصر بحكم الزمان على ما تشده إليه من جذور. وذلك ما يتطلب أن يستقل الإنسان العربي المعاصر بكيانه عن المؤثرين حتى يستطيع التعاطي معهما بإيجابية وانتقادية في الوقت نفسه».

ويتابع قائلاً: «ففي ضوء هذه الأزمة المستعصية، ماذا لو قرر العربي المعاصر كسر طوق هاتين القوتين الطاغيتين وخرج من ورطة التوفيق بينهما وأنهى حالة استلابه بالعودة إلى براعة الذات الحرة وفطرتها بمنأى عن اغلال الموروث والمقتبس معاً، واتخذ من معاناته الذاتية وكيوناته ومأساته وأشواقه وموقعه الفريد في الزمان والمكان قيعة أساسية وحيدة يقربل على أساسها ما يتقبله من التراث والحضارة الحديثة على حد سواء، بدلاً من أن تكون شخصيته محكومة بثنائية قيمية لمصدرين بعيدين عنه إما بحكم الزمان أو المكان».

تشاند في هذا النص مفاهيم أربعة هي الغربة والاستقلال والذات الحرة والغربة. ولذلك ينبغي لنا تحليلها وفحصها معاً، في حد ذاتها وفي علاقاتها مع بعضها بعضاً ضمن رؤية المؤلف للمشكلة التي يعالجها.

ماذا يعني القول بأن «الغرب غريب عن العربي بحكم المكان» إذا كان المقصود بالغربة مجرد البعد المكاني، كما يوحي آخر النص فإننا نكون أمام حقيقة جغرافية، تفقد كل يوم شيئاً من مضمونها وقيمتها، فالأرجح أن المقصود هو معنى آخر يفضحه مفهوم الاستلاب الوارد في النص. الغرب ليس بعيداً عن العربي مكانياً، بل كيانياً. هذا ما يرمي إلى قوله مفهوم الغربة تحت قلم المؤلف، ولأنه كذلك فإن قبول العربي به، بوصفه مؤثراً وقوة طاغية، يتحول استلاباً: إن الغرب موجود في داخل عالم العربي وفي داخل شخصية العربي، في شكل ما هو مقتبس وفي شكل ما هو مرجعية قيمية، ولكن العربي يدرك هذا الوجود اغلالاً له. وعلى النمط نفسه من التصور يظهر الماضي، أي التراث، للعربي المعاصر. فهو غريب، ومؤثر، وقوة طاغية، ومرجعية قيمية، وبالتالي سبب استلاب ومصدر اغلال. ولا يختلف التراث عن الغرب بالنسبة إلى العربي اليوم، إلا من جهة أنه ينطوي على جذور يشعر العربي بأنه مشدود إليها. فإذا وعى العربي أن الغرب غريب عنه، وأن التراث أيضاً غريب عنه، فلا بد من أن يعي أنه غريب عن العالم الذي يعيش فيه إلا في حدود كونه ذاتاً حرة.

ولذلك يحتل مفهوم الذات الحرة مكانة مركزية في رؤية المؤلف للمشكلة، ولكن ماهي هذه الذات الحرة التي تزيل عن العربي المعاصر الغربة والاستلاب؟ إنها الذات الحرة البرية والفطرية، فما هو مطلوب إذاً هو العودة إلى هذه الذات والانطلاق منها لمواجهة الغرب والتراث معاً. وهذا ما يعنيه بالضبط الاستقلال وكسر الطرق والتحرر من الاغلال. فإذا خطا العربي هذه الخطوة فإنه يصبح قادراً على التعاطي مع الغرب ومع التراث على السواء من موقع جديد وبمنهج جديد

أي أنه يخرج من ورطة التوفيق ويمارس النقد والغربة على ما يائتيه من التراث والحضارة الغربية، ويتجاوز بهذه الممارسة مناساته الكيانية.

لا يمكننا عدم التعاطف مع الوجهة العامة التي تسير فيها هذه النظرة الهادفة إلى التخلص من التوفيقية. إنها وجهة الحياة الأصيلة والمعاناة الصادقة والكرامة المستحقة. ولكن لا نستطيع أن نسلم بأن هذه النظرة جديدة تماماً في الفكر العربي المعاصر، وقادرة كما هي ومن دون إعادة بلورة وتركيب، على توفير الأسس الكافية لتجاوز التوفيقية. فالتركيز الزائد على ثنائية الغرب والتراث لتحديد كيان الإنسان العربي المعاصر يؤدي حكماً إلى إفراغ هذا الكيان من كل محتوى فلا يبقى في النهاية سوى براءة الذات الحرة وفطرتها. ولكن ما معنى البراءة والفطرية؟ إذا كان المقصود بالذات الحرة الطبيعة الإنسانية التي يشارك فيها العربي كغيره من أفراد النوع الإنساني، تكون البراءة ذات طابع ميتافيزيقي، وإذا كان المقصود بها طبيعة العربي المعاصر في خصوصيتها تكون البراءة ذات طابع تاريخي. البراءة بالمعنى الأول حالة الإنسان قبل أن يتعرف إلى الخير والشر، إلى الحق والباطل. وبالمعنى الثاني هي حالة الإنسان العربي المعاصر قبل أن يتعرف إلى التراث والغرب ويقع في حالة استلاب. وأرجح الظن أن المؤلف يفكر في البراءة بهذا المعنى الثاني دون أن يرفض المعنى الأول. ولكن هل يعرف الإنسان العربي المعاصر حالة برية من الغرب ومن التراث؟ ليس التفكير في العودة إلى براءة الذات الحرة، نوعاً من حنين إلى حالة طفولية تبدو عبر اللاوعي حالة غير محكومة بالتمزق والصدمة والأغلال وخطايا الوجود؟ وهل يوجد في التاريخ شيء يمكن أن يوصف بأنه براءة تاريخية؟ التاريخ مجال التعيين والالتزام عن طريق التكوين الثقافي، فلا محل فيه لبراءة الذات الحرة. والعربي المعاصر، من حيث هو موجود تاريخي حي، يتكون ويولد وينشأ ويعيش في انتماء إلى نسيج اجتماعي متعدد المستويات مطبوع بشبكة هائلة من العلاقات الجدلية بينها جدلية الغرب والتراث، ومنظومة على مجموعة هائلة من المشكلات التي ليست بالضرورة راجعة إلى الغرب أو إلى التراث. هل مشكلة الحرية أو مشكلة العقل مثلاً مشكلة غربية حصراً حتى نذهب إلى أن التفكير في الحرية والعقل والدفاع عنهما أمران يربطان من يمارسهما بالغرب ويوقعانه في استلاب؟ هل مشكلة الإيمان الديني مشكلة تراثية حصراً؟ إن الذات التي يتعين على العربي المعاصر أن يركز عليها للتحرر من طغيان الغرب والتراث هي إذن، ذات إنسانية تاريخية، ثقافية، ملتزمة وفاعلة، ذات تعي نفسها كذات إنسانية حرة وعاقلة وراغبة، وتنصب كذات تاريخية على المشكلات التي تعيشها فتعالجها بمسئولية تامة كمشكلات واقع وحياة ومستقبل، وتنشئ النظريات والخطط التطبيقية الملائمة حولها بحسب

ما تقتضيه طبيعتها والحالة الراهنة للاختصاص المتعلق بها، والاستقلال الذي يجسد ذلك التحرر هو في هذا المعنى، عملية تاريخية طويلة ومعقدة جداً فالتقنية ليست قضية قدر وقرار رافض لهذا القدر بقدر ما هي قضية قدرة يتعين عليها أن تعي نفسها وتتنامى بالكد والصراع والإنتاج والإبداع وأن تمارس النقد والغريلة في إطار هذين (الوعي والتناسي). فالسعي إلى الإنتاج والإبداع والتعاون في سبيلهما والتقدم في مسالكهما، وفقاً لشروط ومناهج ومعايير ونتائج كل حقل نظري أو عملي، هي الشروط التي تحدد المعنى العميق للنقد المطلوب تجاه التراث أو الحضارة الغربية، وتكفل في النهاية التخلص من التوفيقية.

إن نقد الأنصاري للتوفيقية يسير في الاتجاه الصحيح فهو يدرك، ولو بصورة ضمنية، أن التوفيقية لاتخرج في العمق عن الاتباعية، بل هي تضيف إليها وهماً بالتحرر منها. غير أنه لا يستفيد من النقد الذي مارسه الفكر العربي المعاصر في العقود الثلاثة الأخيرة للتوفيقية نفسها، أما تحت مبدأ الاستقلال الصريح، وأما تحت مبادئ التحديث العلماني. ففي تقديري، لو أعطى الأنصاري بعض الكتابات المشهود لها - مثل: كتابات عبدالله العروي ومحمد أركون وفؤاد زكريا، وبكل تواضع كاتب هذه السطور - حقها من التحليل والتقييم، لجاز تصوره لكيفية الخروج من التوفيقية أقوى وأكثر احتراماً للتاريخ، وربما أكثر تفاؤلاً.

المناقشات

منح الصلح

من الطبيعي أن نكون سمعنا بعد الظهر، والكلام يدور حول الليبرالية، كلمة النهضة العربية، هذه النهضة العربية التي قامت في القرن التاسع عشر، والتي نشط فيها مصريون ولبنانيون وسوريون... إلخ، هذه النهضة العربية كانت المكان الذي أخذت فيه هذه الأفكار الليبرالية أكثر من أي مكان آخر، وبالفعل أخذت كلمة الحرية وكلمة الديمقراطية، وكل ما أخذته من كلمات كان مستورداً من الخارج وصحيح، ويجب الأخذ به، وهو قيمة بذاته والاستفادة منه ضرورة. ولكن كان هناك شيء مبدع إبداعاً معيناً في هذه النهضة نحن نهمله، وهو أنه في هذه النهضة ومنها خرجت فكرة العروبة، وهذه الفكرة ليست مستوردة، وإنما إبداع من داخل نشاط المفكرين والنخب في المجتمع العربي نفسه. هذه العروبة، وأنا اتفق فيها مع رأي الدكتور نصار أكثر من رأي الدكتور الأنصاري، هذه العروبة قامت بعملية تشبه أن تكون توفيقية، ولكن ليست توفيقية بالمعنى السيئ، هي تسوية تاريخية. كانت الدولة العثمانية في مرحلة الانهيار، وكان هناك فراغ يحصل حين تذهب الرابطة الإسلامية بعد أن برهنت على عدم قدرتها على البقاء. وتنشأ تناقضات في هذا المجتمع العربي كله، القطريات من جهة والأقليات والأكثريات والعنصريات، ومن ثم التراث القديم والقناعة بأنه يجب استخدام الوسائل الحديثة والفكر الحديث والقدرة الحديثة.. هذه الأشياء كلها كانت تتم ضمن غطاء كبير اسمه العروبة. هذه الفكرة التي اسمها العروبة، والتي جمعت كل هذه الأشياء وطرحت مشروعا حضاريا فيه كل هذه التناقضات والمفارقات. هذه ليست توفيقية بل هي تسوية تاريخية، بالإضافة إلى كونها هوية. هي استعمال وحدة الهوية كقدرة على صهر كل هذه التناقضات وخلق تفاهم فيما بينها، توفق بين القيم القديمة الموجودة في الأديان مع ضرورة الحكم المدني أو المساحة المدنية في الحياة الحديثة، توفق بين قيمة القاعدة الكبيرة للثقافة التي اسمها اللغة العربية والفكر العربي والتاريخ العربي، كذلك توفق بين وجود المسيحيين والمسلمين وغير ذلك. وهذه العروبة فعلا أبدعتها الفكرة العربية، ولا يزال لنا إن كان هناك شيء سليم هو ذلك الجانب. حيث لا عروبة تنقسم إلى قسمين، كما نرى في الجزائر مثلا، بين تغريبية عنيفة وإسلام غير مقنع. نحن يجب ألا ننشك في أساس هذه الفكرة، بل يجب أن ننطلق منها ونحسنها.

من الخطأ معاملة الفكرة العربية أو المشروع العربي على أنه أحد الحقائق الموجودة في المجتمع، هو حقيقة من مستوى آخر، هو حقيقة أعلى من كل العناصر التي يتشكل منها المشروع الحضاري. ليس هناك في العروبة ما يتناقض مع الإسلام. المسيحي العربي يقبل بكل طيبة خاطر ثلاثة أرباع ما يقبله المسلمون بكلمة عروبة إذا كان لديه ولاء للعروبة، وكذلك الآخرون.

أما الاستمرار بالتوفيقية، والديمقراطية التوفيقية، وديمقراطية التسوية، والإنسان الحديث كله قائم على التسويات، كما أن هناك فكرين مرفوضين: الفكر الذي ينطلق في الإسلام وينغلق فيه، لأنه لا يستطيع حل المشكلة. والفكر الآخر (الفكر العثماني)، والعروبة حلت مشكلة العلمانية لأنها نشأت وهي مختلفة مع الخليفة العثماني، فالخليفة في تركيا لم يعجب العرب فقاموا بثورة ضده، وهذا ليس دليلاً على كفر، بل دليل على أن فكرة العروبة أبرأ من أن تتهم بأنها ضد العلمانية. من قدم للعلمانية أكثر مما قدمت العروبة، هل هذه الأحزاب التي تنص على الورق أنها علمانية استطاعت أن تفصل المدني عن الديني، كما استطاعت الثورة العربية حين وقعت في وجه السلاطين العثمانيين؟. إذن هي المشروع الأسلم حتى الآن.

ARCHIVE

<http://Archivebeta.Sakhrif.com>

علي حرب

على صعيد الفكر، لا يخلو فكر من تعدد أو ازدواجية أو توتر أو مفارقة أو ثنائية. ولو أخذنا التاريخ الفلسفي فقط، نجد أن هذا التاريخ هو سلسلة من الإشكاليات أو سلسلة من الثنائيات، ثنائية الجسماني والروحاني، العقلي والحسي... إلخ. وهذا أيضاً شأن الفكر في العصر الإسلامي، فهو أيضاً سلسلة من الإشكاليات. وهنا يجب أن أتوقف عند التوفيقية في بدايتها أي في الفكر العربي. أنا اعتبر أن التوفيقية هنا إذا كان الفكر العربي عند الفارابي أو عند ابن رشد ينطوي على ثنائية فهذه الثنائية هي ثنائية الواجب أو الممكن، ولكن لا توجد توفيقية على ما اعتدنا أن نقول مثلاً بين الفلسفة والدين. هذا رأي ربما أشاعه المستشرقون واتبعناهم في هذه المسألة، فلو أخذنا الفارابي نجد أن الفلسفة عند الفارابي هي التي تؤسس الملة أي الدين، يعني ليس هناك نوع من التوفيق ولا التلفيق. هناك نظام معرفي عند الفارابي، هناك نظام فكري معين، وهذا النظام لا نخلفه ثنائيات الدين والفلسفة، بل تختلف ثنائية أخرى، ولكن من حيث إشكالية الدين والفلسفة، فالفارابي أسس الملة أو العقيدة على الفلسفة أي على العقل، وهذا شأن ابن رشد. الفارابي أخضع الظاهرة الدينية للدرس والتحليل.

لا يخلو فكر ولا نص من ثنائية بمعنى ثنائية الله والإنسان، ثنائية الله والشيطان، صحيح أن الله خلق الشيطان، لكنه خلقه ليعارضه منذ بداية الخلق إلى نهايته وكان التعارض هو بداية التاريخ والاجتماع والعمران.

د. رضوان السيد

في تاريخنا الفكري عندما يقال «توفيق» فإنها تنطوي على معنى إيجابي، وعندما يقال «تلفيق» فتعني توفيقاً لم ينجح، أي أن الخلطة «لم تضبط». مسألة الإبداع في الفكر، أي الهرب من قصة التوفيق لقصة الإبداع هذه مسألة طويلة وعريضة وليس هنا المجال للدخول فيها. ما أقصده هو أن كل منظومة فكرية هي بالضرورة منظومة توفيقية، كيف، هل تضبط، وتصح أو لا تصح؟.. يمكن اختبارها بأحد أسلوبين - إما بأسلوب تحليل المنظومات الفكرية، أو بالأسلوب السوسيولوجي. يعني كيف إذا ذهبنا إلى حيز التطوير هل تصح أو لا تصح، تستقر أو لا تستقر؟.

وإن كان المنهج التوفيفي ليس منهجاً صالحاً في كثير من الأحوال، ولكن هذه العناصر الفكرية لا يمكن أن تكون جديدة وإبداعية، إنما وأبداً في كل منظومة فكرية جديدة. الخلطة أو التركيب هو الجديد، لكن العناصر ليست جديدة، فإذا ضمنت الخلطة في منهج تحليل الفكر، أو ضمنت في المنهج السوسيولوجي وإلا لا. وفكرة استراتيجية مثل فكرة العروبة - والمسألة شديدة التعقيد - فلا يمكن القول إنها نجحت أو فشلت بالمنهج السوسيولوجي، ولكنها بمنهج تحليل الفكر فشلت وحقت نجاحات بدليل أننا نتحدث دون أن نخشى أن يرد علينا، صحيح أنه ليس هناك «دولة» عربية واحدة، لكن هناك «ثقافة» عربية واحدة نشأت على أساس من هذه الفكرة التي تتضمن عناصر توفيقية أساسية لا يمكن القول عنها أنها فكرة أبدعت، إنما هي فكرة توفيقية، مضامينها توفيقية، ولكن الدليل على نجاحها، بل إلى حد ما على سلامتها، أنه نشأت على أساس منها ثقافة شديدة التعقيد وشديدة الغنى، ولكن يمكن القول إنها عالم ثقافي واحد.

د. فؤاد زكريا

أنا سألت نفسي بعد أن استمعت إلى حديث الدكتور الانتصاري - وأنا أقرأ له منذ وقت بعيد - سألت نفسي ماهو البديل للتوفيقية التي يعتبرها، كما نفهم من روح كلامه، عيباً أساسياً في فكرنا الحالي، أو عيب له جذوره التاريخية البعيدة، لكن ماهو البديل للتوفيقية؟ أجبت عن هذا السؤال لأنه تكلم في العنوان الفرعي مباشرة عن اللاحسم، إذن البديل عن التوفيقية هو الحسم،

هل الحسم مطلوب؟ هل الحسم هو الحالة المثلى؟ الحسم اختزال قد يكون أحادي الجانب وليس الحالة المثلى التي يجب أن نتصور أن تلغي التوفيقية على حسابها. أنا لا أتصور في المسائل الفكرية أن الحسم شيء مرغوب أو مستحسن، لماذا لا تتعايش الأضداد؟ لماذا لا نترك الأضداد تتعايش في فكرنا؟ أريد أن أقول إن الربط بين التوفيقية واللاحسم معناه أننا لا نستطيع أن نترك الخيارات المتضادة قائمة تتعايش، لابد أن نبحث عن مهرب من التوتر، وبالتالي نلجأ إلى التوفيق في كل الحالات حسب رأي الدكتور الأنصاري. لو قارنا أنفسنا من هذه الناحية بالغرب المعاصر، فالغرب المعاصر عندما اختفى التوتر من حياته ومن تفكيره بانهيار المعسكر الشيوعي بدأ يبحث لنفسه عن توتر جديد، وظلت مهمته لوقت طويل في أن يبحث عن عدو جديد، وكلنا يعلم أنه رشح الإسلام لكي يكون هذا العدو الجديد، وعمل على أن يظهر الإسلام بآلحج صورة ممكنة، وشجع الحركات المتطرفة وتبناها واحتضنها، وكذلك المذابح والمجازر ... إلخ. هذا كله جزء من الخطة، أن يظهر توتر جديد لأنه لا يستطيع أن يعيش بلا توتر. أنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه النقطة لأن لدي الكثير الذي أستطيع أن أقوله عنها، ولكن أعود مرة أخرى إلى موضوعي الأساسي وهو أننا نخاف من التوتر ونتجنبه بسرعة بمحاولات التوفيق، فالحسم باعتباره اختزالاً أحادي الجانب ليس هو الأمل، أو ليس هو الحالة المثلى التي ينبغي أن نسمى إليها. متى تظهر الحاجة إلى التوفيقية؟ عندما تكون هناك تعددية راسخة، يعني تعددية ترفض الزوال، وبها أطراف، كل طرف منها متمسك بموقعه، وليس عيباً أن نعيش في هذه الحالة في اتجاهات متعددة متباينة متناقضة، وهذه الاتجاهات يتمسك كل منها بموقعه، ولا يريد أن يتراجع على حساب الآخر. فنحن نخاف من التعددية، أخشى أن نقول بأننا نخاف من التعددية ومن هنا ننسى الحاجة إلى التوفيقية، ولذلك النقطة الوحيدة التي أردت أن أعلق بها على بحث الدكتور الأنصاري هي أن حالة اللاحسم ليست حالة من الحالات المخيفة أو مستقبحة أو مذمومة، وإنما لماذا لا نعيش في اللاحسم؟ دعونا نعيش في اللاحسم، ونترك التيارات المتعارضة تزدهر وتتعايش وتتصارع، ونحن نخاف من هذا. ففي الأفلام العربية يجب أن يزيد التوتر. وفي النهاية البطل يتزوج البطلة ويعيشوا في ثبات ونبات، وفي الأغاني العربية نفس الشيء، يعني يجب أن نحسم المسألة. إنما اللاحسم يخيفنا.

خليل علي حيدر

بالإضافة إلى ما تفضل به الباحث والمقرب، يمكن إعادة جذور التوفيقية إلى بعض الأشياء الأعمق في تربيتنا وفي أوضاعنا. أولاً: ربما تعود هذه الجذور إلى تصورنا المثالي للدولة وللنظام المطلوب والمنشود. يعني دائماً عندما إحساس أو رغبة بأن نبتدع نظاماً خالياً من كل العيوب ومن

كل النواقص الموجودة في كل الأنظمة. هذا الإحساس بتملك العقل العربي، وربما هو موجود في عديد من دول العالم الثالث. وهناك أيضا تأثير التربية أو التنشئة الاجتماعية فالتربية والتنشئة الاجتماعية في العالم العربي لاتنشئ، إنسانا يتخذ قراراً، وهذه نقطة هامة جداً: الشاب العربي سواء في المنزل أو في المدرسة لايربى على أساس أن يكون له رأي مستقل. ينبغي أن يكون مرتبطاً بقوالب معينة ثابتة يسير فيها.. أذكر أن أحد أساتذة الجامعة كان يقول لي إنه أمضى في حياته التدريسية سنوات طويلة لم يقف طالب واحد في الفصل وقال اعتقد أن كذا وكذا. كلمة «اعتقد» والتي نسمعها من أي طالب أمريكي لا يستخدمها الطالب العربي، وهذا يدل على شيء مهم جداً. نقطة ثالثة: هي عدم وجود اقتصاد حر وحديث جعل الدولة والنخبة المثقفة المثقفة حوله هي الناطق الوحيد أو الناطقة الوحيدة باسم التطور الاجتماعي والاختيار الفكري والتوجه السياسي. مادام لا يوجد اقتصاد حر فالأمور الرئيسية مثل الخبز، المعاش، المستقبل بيد الدولة، إذا باستمرار.. المثقفون سيقولون الكلام الذي تحب الدولة أن تسمعه، فالتوفيقية بهذا المعنى هي انعكاس لخوف المثقف على نفسه وعلى رزقه وخشيته من الانعزال، وربما الموت برداً وجوعاً لعدم وجود جامعة مستقلة تسنده، أو مؤسسة أو شركة تدعم أبحاثه، وبالتالي هو مرتبط شاء أم أبى فكرياً بالدولة. النقطة الأخيرة هي أن التوفيقية موجودة وقوية ومستمرة لأن حياتنا الفكرية في معظم الأحيان كلام في كلام، وإعادة التجاور والتجاذب في قضايا حسمت منذ بداية هذا القرن أو في العشرينيات والثلاثينيات.

د. سناء الحمود

التوفيقية في الحقيقة هي ليست مبدأ اختاره المفكر أو المثقف لكي يتبناه، بل هي وسيلة، هي أسلوب قد نتعاطف معها عندما نفهم أسبابها، وهي نوع من الحماية تماماً كما نلاحظ أن الحيوانات البحرية الدقيقة تدخل في قواقع صغيرة لتحتمي نفسها، وكذلك العربي يعيش في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية لا ترحم. المثقف العربي أو المفكر السياسي المسلم والعربي لا يمتد ولا يكتب كما تنمو الأشجار مثلاً، عليه أن يكتب لإرضاء الآخرين، عليه أن يكتب لكي يتصالح مع الآخر حتى ولو كان ضد نفسه. والثرث الإسلامي حافل بعدد كبير من الكتاب الذين كانوا يكتبون للنخبة. لا ينشرون كتاباتهم وكتابات أخرى للعامة، فالتوفيقية هي نوع من الدبلوماسية في الفكر. وسؤال الدكتور الأنصاري كيف تكسر من حدة التوفيقية، الحقيقة هذا سؤال كبير لا يستطيع أي واحد فينا الإجابة عليه، لأن من يحاول أن يكسر هذه التوفيقية إما أن تطير رأسه أو في أحسن الأحوال سيشرد عن بيئته ووطنه والأمثلة موجودة حالياً وفي الوقت المعاصر.

تحقيقات الباحث والمحقق على المناقشين

د. محمد جابر الأنصاري

لن أخذ المزيد من الوقت. أشكر الدكتور ناصيف نصار على هذه الوقفة النقدية الجدية لورقتي، وقد استفدت منها كثيراً، وسأجيب فقط عن تساؤل واحد طرحه وهو: هل التوفيقية منهج أم مذهب؟ التوفيقية يمكن أن تكون منهجاً عاماً في بعض الأحيان، ويمكن أن تكون مذهباً في أحيان أخرى كما عند المعتزلة.

والنقطة التي طرحها الأستاذ منح الصلح نقطة حيوية ومهمة في موضوع العروبة، وأنا لم اعتبر العروبة في حد ذاتها نوعاً من التوفيقية، العروبة حقيقة تاريخية، وظاهرة اجتماعية، العروبة في حياتنا المعاصرة هي قيم معنوية وهي وحدة ثقافية، ولكن الإشكال في جسمها المادي. العروبة موحدة في صعيد المعنويات، لكنها مجزأة في صعيد الماديات، جسم العروبة المادي مجزأ ومشقت. كيف يمكن أن نعيد الوحدة إلى هذا الجسم؟ وهل نستطيع الوحدة للمعنوية أن تخلق وحدة مادية؟ هذا سؤال مطروح، وأنا عروبي كالأستاذ منح الصلح، والعروبة بالنسبة لي في البحرين مسألة وجود ومسألة بقاء، وليست فلسفة أو قيم. أنا أبقي أو أذهب ببقاء أو ذهاب العروبة، فهذه المسألة ليس فيها نقاش إطلاقاً.

لكن الإشكالية هي أين النموذج الحي للعروبة؟ فالعروبة - كما تفضلت - فكرة ظهرت في بداية النهضة، مندمجة مع الإسلام ومندمجة مع العصر، وفعلها هي الجسم التاريخي الرابط بين الماضي وبين الحاضر. ولكن السؤال أين النموذج الحي الذي خلقته العروبة، ونحن كعروبيين عندما يسألنا سائل آخر: «قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» فما هو البرهان الذي لدينا لنقدمه؟ وهل سنستطيع أن نخلق النموذج الحي للعروبة في مستقبل الأيام أو في مستقبل قريب؟ هذا سؤال يتحدانا جميعاً؟

فيما يختص بملاحظة الأستاذ علي حرب أنا أسلم معه بأن كل فكر ينطوي على ثنائية، لكن المعالجة تختلف. فانت عندما تواجه ثنائية إما أن تحسم لصالح طرف ضد طرف آخر، وهذا ليس بتوفيقية، أو أن تخلق مندمجاً حياً بين الاثنين، وثابتاً، وهذا ما تفشل فيه التوفيقية أو ما لا تستطيع أن تحققه، أو البديل الثالث أن توفق أي أن تخلق تركيباً مؤقتاً بين الأضداد طالما